وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

الرقم التسلسلي: ...../2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

التمـــــويل الاســـلامي كـأداة لتعزيز الأمن الغذائـــي
-دراسة تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر-

إعداد الطالبة:

قرتي ضحى.

إشـــــراف أ.د:

الوافي الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلميـــــة	الصفة
أ.د حفيظ عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	رئيســـــا
أ.د الوافي الطيب	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
د.بوراس نادية	؟؟؟ظ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر لله عز والجل أولا وأخيرا الذي اعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى كل من ساندني ووقف الى جانبي خلال مسيرتي الجامعية، وكان له أثر في انجاز هذه المذكرة.

ويسعدنا ان نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ" الوافي الطيب "لما قدمه من توجيه ودعم، وحرص على متابعة هذا بكل صبر واهتمام كما اتقدم بالشكر والتقدير الى كافة أساتذة وطاقم ادارة كلية العلوم الاقتصادية.

اهـــــــــداء

من قال أنا لها نالها

وأنا لها وأن ابت رغماً عنها أتيتُ بها

نلتها وعانقت اليوم مجداً عظيماً، فعلتها بعد أن كانت مستحيلة وكانت دروباً قاسية وظروفا

خسرت بها الكثير ولكني "وصلت"

الحمد لله حُبًا وشكرا وامتنانا، الحمد لله الذي بفضله أدركت اسمي الغايات انظر لنفسي ونجاحي كالذي ينظر الى مُعجزته، الى الحُلم الذي طال انتظاره، تتحقق بفضل الله وأصبح واقعا افتخر به.

إلى الذي زين أسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي ملاذي بعد الله إلى فخري واعتزازي "والدي"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات

سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الى وهج حياتي "والدتي"

إلى خيرة ايامي وصفوتها، الى من مدت لي أياديهم وقت ضعفي وآمنوا بقدرتي، الى ضلعي الثابت وآمن أيامي "أخي وأخواتي"

إلى صديقات العزيزات، اللاتي كنتن في البداية فقط جزءًا من حياتي، لكنكن اليوم أكثر من ذلك بكثير. أنتن من أضأتم دربي في اللحظات المظلمة، ومن رفعتم معنوياتي عندما تهاويت. أنتن من جعلتم كل لحظة ممتعة، وكل تحدٍ ممكنًا. كانت الحياة معكن مليئة بالضحك والذكريات التي لن تُنسى، وبفضل صداقتنا، تعلمت كيف يتحول الألم إلى قوة، وكيف تتحول العداوة إلى حب غير مشروط. أنتن أكثر من صديقات، أنتن أختات روحي "شهد أنفال إيمان حياتي صفاء".

أخيرا الشكر موصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار، والتي كانت أهلا للمصاعب، ها أنا اختم كل ما مررت به بفخر ونجاح الحمد لله من قبل ومن بعد، راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وان يعلمني من أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

الفـــــــــــهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	V
المقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والامن الغذائي	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي	2
المطلب الأول: نشأة التمويل الإسلامي	2
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التمويل الإسلامي	2
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ التمويل الإسلامي	3
المطلب الرابع: أنواع وصيغ التمويل الإسلامي	4
المبحث الثاني: أساسيات حول الأمن الغذائي	7
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	7
المطلب الثاني: شروط وأبعاد الأمن الغذائي	9
المطلب الثالث: ركائز وأساسيات الأمن الغذائي	10
المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي	11
المبحث الثالث: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي	12
المطلب الأول: المقومات الأساسية لتحقيق الامن الغذائي في الإسلام	13
المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي في الإسلام	13
المطلب الثالث: زراعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي	15
المطلب الرابع: آليات التمويل الإسلامي كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي	16
خلاصة	18
الفصل الثاني: التمويل الإسلامي كأداة لتعزيز الامن الغذائي_ تجارب دولية	
تمهيد	19
المبحث الأول: تجربة السودان في تطبيق التمويل الإسلامي على الزراعة وأثرها على الأمن الغذائي	20
المطلب الأول: التمويل الإسلامي في السودان	20
المطلب الثاني: لمحة عن الامن الغذائي في السودان	23
المطلب الثالث: صعوبات ونتائج تمويل الزراعة الإسلامية في السودان	27

المبحث الثاني: تجربة بنك الإسلامي اليمني في تمويل الزراعة بصيغة السلم (تجربة بنك سبأ)	28
المطلب الأول: نشأة وتطور أنشطة التمويل الإسلامي في بنك سبأ	29
المطلب الثاني: الزراعة في اليمن	29
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في التمويل القطاع الزراعي في اليمن	30
المبحث الثالث: تجربة البنك الإسلامي في تمويل الزراعة بالصيغة الإجارة لتحقيق الأمن الغذائي	30
المطلب الأول: تجربة تطبيق صيغة الإجار المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية في الأردن	30
المطلب الثاني: تطبيق البنك الإسلامي الأردني لصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي	31
المطلب الثالث: إجراءات تمويل الأراضي الزراعية بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني	32
الخلاصة	33
الفصل الثالث: دور التمويل الإسلامي وأثره على الامن الغذائي في الجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر	35
المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في الجزائر	35
المطلب الثاني: واقع مؤسسات التمويل الإسلامي ونشاطها	38
المطلب الثالث: التحديات والفرص أمام التمويل الإسلامي في الجزائر	39
المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر	39
المطلب الأول : واقع الأمن الغذائي في الجزائر	39
المطلب الثاني: الأسباب البنيوية لضعف الأمن الغذائي في الجزائر	42
المطلب الثالث:السياسات والإستراتجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي	44
المبحث الثالث:دور التمويل الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر	45
المطلب الأول:آليات التمويل الإسلامي الممكن توظيفها في دعم القطاع الزراعي والغذائي	45
المطلب الثاني:التحديات التي تعيق مساهمةالتمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي	46
المطلب الثالث : أفاق وتوصيات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم الأمن الغذائي	48
الخلاصة	49
الخاتمة	51
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المصارف والمؤسسات المالية الناشطة	
02	تطور حجم التمويل الممنوح للمشاريع الإقتصادية خلال الفترة 2017_2022	
03	حجم ودائع التمويل الإسلامي 2020_2022	
04	تطور المنتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة من 2021 إلى 2023	
05	تطور التجارة الخارجية الجزائرية	
06	تلإنتاج المتاح والإستهلاك للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر 2016_ 2020	
07	الإنتاج الغذائي الحيواني الرئيسي في الجزائر 2016_2020	

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	صيغ التمويل الإسلامي	
02	ركائز وأساسيات الأمن الغذائي	
03	توزيع صيغ التمويل الممنوحة للقطاع الزراعي السوداني لسنة 2014_ 2015	
04	إنتاج أهم المحاصيل الغذائية لموسمي 2020_2021 و2019_2020	
05	الإنتاج الحبوب الزيتية لموسمي 2020_2021 و2019_ 2020	
06	الإنتاج المحاصيل النقدية لموسمي 2020_2021و 2019_ 2020	
07	تطور الإنتاج الحيواني ومنتجاته في السودان	
08	توزيع مساحات الزراعية في اليمن وإنعكاساته على الأمن الغذائي 2018	
09	نسب توزيع التمويلات حسب القطاعات الإقتصادية لسنة 2023	

المقـــــــــدمة

مقدمة

يعد التمويل الإسلامي من أبرز البدائل الاقتصادية الحديثة التي أثبتت قدرتها على تقديم حلول مالية فعالة مع قيم العدالة والاستدامة، في ظل الأزمات المتكررة التي يشهدها النظام المالي التقليدي. إذا يقوم هذا النظام على مبادئ الإسلامية التي تحرم الربا والغرر، وتشجع على الإستثمار في الأنشطة الإنتاجية الحقيقية، بما يحقق التوازن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، ويرسخ قيم التكافل والتضامن. وقد إكتسب التمويل الإسلامي إهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، خاصة مع تنوع صِيَغيه التمويلية، التي تتيح تمويل مختلف القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، الذي يُعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والإستقرار الإقتصادي.

في المقابل يشكّل الأمن الغذائي أحد التحديات الإستراتيجية الكبرى التي تواجه الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، نظرًا لما يرتبط به من جوانب حيوية تشمل القدرة على إنتاج الغذاء أو تأمينه، وضمان إستدامة توفره وجودته وسهولة الوصول إليه. وتتزايد أهمية هذا التحدي في ظل إرتفاع معدلات الفقر، والنمو السكاني السريع، والتغيرات المناخية، والإضطرابات الجيوسياسية، مما يتطلب حلولًا مبتكرة تجمع بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية. ومن هنا تبرز أهمية التمويل الإسلامي كأداة تمويلية تواكب هذه التحديات، وتوفر إمكانيات متنوعة لدعم الإنتاج الزراعي وتعزيز كفاءة منظومة الإنتاج والتوزيع الغذائي.

وقد كشفت تجارب عدد من الدول الإسلامية أن تبنّي صيغ التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي يمكن أن يسهم بفعالية في رفع مستوى الإنتاج، وتقليص الفجوة الغذائية، وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية والأساسية، مما ينعكس إيجابًا على إستقرار الأمن الغذائي ويُقلّص التعبية للأسواق الخارجية. كما أظهرت هذه التجارب أن أدوات التكافل الإجتماعي في الإسلام، مثل الزكاة، الوقف، تشكل روافد تمويلية بديلة وفعّالة، يمكن توجيهها لدعم الفئات الهشة وتعزيز قدرتها على الوصول الى الموارد المنتجة، بما يحقق شُمولًا ماليًا وعدالة إجتماعية أوسع.

1.إشكالية الدراسة:

بناءً على مسابق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما مدى فعالية التمويل الإسلامي كأدأة عملية لتعزيز الأمن الغذائي ؟ وذلك من خلال دراسة بعض التجارب الدولية ، و إستكشاف إمكانية تفعيل هذه الآليات في الجزائر؟

2 .الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم الأنشطة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،السودان، الأردن واليمن ؟
- كيف إستفادت دول مثل السودان ، الأردن و اليمن من أدوات التمويل الإسلامي في دعم الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي ؟
- ما مدى إمكانية إستفادة الجزائر من تلك التجارب ، وما أبرز التحديات التي تعيق تطبيقها؟

3, فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تلعب صيغ التمويل الإسلامي دورًا فعالاً في دعم الأنشطة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية مثل الجزائر ،السودان ، الأردن ، و اليمن .
- إستفادت السودان ،الأردن ، واليمن من أدوات التمويل الإسلامي في تمويل الفلاحين ، تطوير الإنتاج الزراعي، وتحقيق نسب أفضل من الأمن الغذائي.
- يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب السودان والأردن واليمن في تطبيق أدوات التمويل الإسلامي الزراعي ،لكن تواجهها تحديات تنظيمية ومؤسساتية.

4.أهمية الدراسة

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في ظل التحديات الإقتصادية التي تواجه الجزائر ، حيث يمثل التمويل الإسلامي أحد البدائل المالية المستدامة التي يمكن أن تسهم في دعم القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي . من خلال دراسة تجارب دول مثل السودان ، اليمن ، والأردن ، يمكن استخلاص الدروس المستفادة حول كيفية توظيف أدوات التمويل الإسلامي ، مثل المزارعة ، السلم ، و المرابحة ، لتمويل الأنشطة الزراعية وتحقيق الإكتفاء الذاتي. كما أن البحث يهدف إلى تقديم رؤية واضحة حول إمكانية تطبيق هذه النماذج في الجزائر ، مما يساعد في تطوير سياسات مالية وزراعية أكثر تكاملاً واستدامة.

5.أهداف الدراسة

الهدف من تطرق إلى الموضوع ما يلي:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم الأنشطة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ،مع التركيز على الجزائر ،السودان ، اليمن ، والأردن. كما يسعى إلى تقييم مدى نجاح التمويل

الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي ،ودراسة إمكانية استغلال التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي الجزائري ،واقتراح حلول عملية لتعزيز دوره في دعم الإنتاج المحلي ، مع تقديم توصيات لتطوير أدوات التمويل الإسلامي بما يتناسب مع احتياجات القطاع الزراعي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والزراعي.

6.الدراسات السابقة

1_دراسة قداي نصيرة، بعنوان دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم نمو القطاع الفلاحي (دراسة التجربة السودانية وأثار تطبيقها في الجزائر)، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة8ماي 1945. (2024)

هدفت هذه دراسة إلى توضيح دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم القطاع الفلاحي من خلال إستخدام صيغ التمويلية مبتكرة كالمشاركة والمرابحة والسلم، مع التركيز على تجربة السودان وإستخلاص آثار تطبيقيها على الجزائر لتعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

من أهم النتائج المحققة:

- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تطبيق صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة، مما ساهم في تحسين أداء المؤسسات الزراعية.
- تحقيق الأمن الغذائي عبر توفير التمويل الملائم للمشروعات الزراعية.

2_دراسة هاجر خلف الله، خالد بن جلول، بعنوان: دور التوجيهات الشريعة الإسلامية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي_ جامعة المسيلة،العدد2،سنة 2023،حيث تناول الباحثان، في هذه الدراسة دور مبادئ والتوجيهات الاسلامية في تعزيز الأمن الغذائي ،مع التركيز على الأدوات مثل الزكاة، الوقف، والتكافل الاجتماعي، وتخلص إلى أن تطبيق هذه التوجيهات يساعد في تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتقليل الفجوة الغذائي، وتعزيز التنمية الإقتصادية والغجتماعية، كما تؤكد الدراسة على أهمية ترشيد الإستهلاك وتحفيز الإستثمار الزراعي لتحقيق الامن الغذائي.

ومن أهم نتائج التي توصل لها الباحثان:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي يساعد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- أدوات التمويل الإسلامي مثل الزكاة والوقف تدعم توفير الغذاء للفقراء والمحتاجين.
- دعم الإستثمار الزراعي يزيد الإنتاج ويقلل الفجوة الغذائية.
- ترشيد الإستهلاك وتقليل الإسراف يساعد في حماية الموارد الغذائية.

3_ الكتاب «الأمن الغذائي من منظور الإقتصادي الإسلامي «لرائد محمد الخزاعلة، يتناول موضوع الأمن الغذائي كجزء أساسي من التنمية المستدامة. ويركز على غستعراض دور التمويل الإسلامي في معالجة قضايا الأمن الغذائي من خلال تقديم حلول عملية مستمدة من الإسلام، كما يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الأمن الغذائي وإقتراح آليات تمويل إسلامية، مثل الوقف والزكاة، لتعزيز الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يبرز العلاقة المتينة بين مبادئ التمويل الإسلامي والأمن الغذائي.

النتائج المحققة من هذه الدراسة:

- توضيح العلاقة بين مبادئ التمويل الإسلامي وتحقق الامن الغذائي.
- إبراز دور الوقف والزكاة في تعزيز الأمن الغذائي.
- إقتراح آليات تمويل إسلامية لدعم الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

7.منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف رصد المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي والأمن الغذائي، وتحليل العلاقة بينهما من منظور نظري وتطبيقي. كما تستند إلى المنهج المقارن من خلال استعراض وتحليل تجارب الدولية مختارة في مجال التمويل الزراعة بصيغ إسلامية، مع الإشارة إلى واقع التمويل الزراعي في الجزائر. وتستفيد كذلك الدراسة من المنهج الإستقرائي في إستنباط النتائج وبناء توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

8.حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على دور التمويل الإسلامي في دم الزراعة و تحقيق الأمن الغذائي.

الحدود المكانية: تتناول تجارب دول مثل السودان ، الأردن ، اليمن، مع التركيز على الجزائر.

الحدود الزمنية: تغطي دراسة فترة الممتدة من 2000 إلى 2024، باعتبارها فترة شهدت تطورًا ملحوظًا في إعتماد صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقها في دعم القطاع الزراعي.

9.أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها في ما يلي:

- إهتمامي الشخصي بمجال الإقتصاد الإسلامي ورغبتي في تعميق فهمي لدوره في معالجة قضايا تنموية واقعية مثل الأمن الغذائي.

- ملاحظة ضعف توظيف صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي بالجزائر، رغم توفر الإمكانيات والمقومات.
- إرتباط الموضوع بمجال تخصصنا.
- تعزيز الوعي والمعرفة حول التمويل الإسلامي لتحقيق الأمن الغذائي.

10. صعوبات الدراسة

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات التي كان لها تأثير محدود على سير البحث منها:

- يعاني الموضوع من قلة الدراسات التي تعالج العلاقة المباشرة بين التمويل الإسلامي والأمن الغذائي، مما صعب عملية جمع المعلومات وتحليلها.
- واجه البحث صعوبة في الحصول على بيانات محدثة وموثوقة، خاصة فيما يتعلق بالتجارب التطبيقية للتمويل الإسلامي في القطاع الزراعي.
- واجه البحث صعوبة في فهم بعض المفاهيم المتقاربة، مثل الفرق بين الأمن الغذائي، والتمويل الزراعي، كما أن بعض المصادر تستخدم تعاريف مختلفة لنفس المصطلح، مما تطلب توضيح المصطلحات وتحديد معانيها بدقة.

11.هيكل الدراسة

جاءت الدراسة في ثلاث فصول رئيسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للتمويل الإسلامي والأمن الغذائي، ويتناول المفاهيم الأساسية، وخصائص التمويل الإسلامي وصيغه، إلى جانب مفهوم الأمن الغذائي من منظور اقتصادي والإسلامي، وأبعاده ومؤشراته.
- **الفصل الثاني:** التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي تجارب دولية، ويعرض تجربة كل من السودان، واليمن، والأردن، في التمويل الزراعة بالصيغ الإسلامية.

الفصل الثالث: دور التمويل الإسلامي وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر ،خصص هذا الفصل لتقييم واقع التمويل الإسلامي في الجزائر ،مع التركيز على دوره في دعم القطاع الزراعي ،وتشخيص التحديات التي تعيق تفعيله.كما تضمن الفصل مجموعة من الآفاق والتوصيات العملية الكفيلة بتحسين مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الاسلامي والامن الغذائي

تمهيد:

يعتبر التمويل الإسلامي أحد البدائل الإقتصادية التي إزدادت أهميتها في السنوات الأخيرة، حيث أثبتت قدرته على تقديم حلول مالية متوافقة مع أحكام الإسلامية، تجمع بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية. ويعتمد هذا النظام على صيغ تمويلية متنوعة، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم، والتي تُسهم في دعم الأنشطة الإنتاجية الحقيقية دون الدخول في المضاربات غير المشروعة، ما يساعد في تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة. من ناحية أخرى، يُعد الأمن الغذائي أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول، حيث يعتمد تحقيقه على المدى الطويل.

إن التداخل بين التمويل الإسلامي والأمن الغذائي يشكل محورًا هامًا للدراسات الإقتصادية، حيث يمكن للتمويل الإسلامي ان يلعب دورًا رئيسيًا في تمويل المشاريع الزراعية، مما يضمن تحقيق الإنتاجية الزراعية المستدامة، وتقليل الفجوة الغذائية، وتعزيز قدرة الدول على تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ولمعالجة الموضوع ، تم تقسيم الفصل إلى:

_المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي؛

_ المبحث الثاني : أساسيات حول الأمن الغذائي؛

_المبحث الثالث: أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الأمن الغذائي؛

المبحث الاول: ماهية التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي من المواضيع المهمة في الإقتصاد الإسلامي، لأنه يعتمد على مبادئ الإسلامية ويهدف إلى تحقيق التنمية والعدالة الإجتماعية. وقد عرف التمويل الإسلامي تطورًا كبيرًا غبر العصور بداية من المعاملات التي كانت تتم في عهد الرسول ﷺ إلى غاية ظهور المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة،

في هذا المبحث سنتعرف على نشأة التمويل الإسلامي، ومفهومه ونضح أهم خصائصه وأهدافه، بالإضافة الى صيغ التمويلية التي يعتمد عليها.

المطلب الأول: نشأة التمويل الإسلامي

يمتد تاريخ التمويل الاسلامي لأكثر من1400 سنة، حيث مارس النبي ﷺ وصحابته معاملات مالية تتوافق مع مبادئ الإسلامية. أما المصطلح الحديث "التمويل"، فبدأ إستخدامه في العشرينيات من القرن العشرين مع تزايد الحاجة إلى السيولة، بينما أدى الكساد العظيم في الثلاثينات إلى تطوير مفهوم التمويل ليشمل إدارة المخاطر وإعادة الهيكلة المالية.

1.البدايات الحديثة:

ظهرت أولى المِؤسسات المالية الإسلامية عام 1940 في ماليزيا عبر صناديق إدخار بلا فائدة، ثم إنتقلت الفكرة إلى باكستان في الخمسينيات في 1963، تأسست تجربة رائدة في مصر بقيادة د.أحمد عبد العزيز النجار حيث قامت بنوك الإدخار المحلية بجمع مدخرات صغار الفلاحين وإعادة إستثمارها بالمشاركة، دون التعامل بالفائدة. رغم نجاحها توقفت بعد أربع سنوات لأسباب سياسية وإدارية.

في وقت ذاته شهدت باكستان محاولة لتحويل البنوك التقليدية إلى إسلامية، بدعم من الملك فيصل والشيخ أمين الحسيني، لكنها لم تستمر طويلا.

2.التحول المؤسسي:

في عام 1970، طرح مقترح إنشاء مقترح إنشاء بنك إسلامي دولي خلال مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية بكراتشي. وفي عام1970 تأسيس بنك ناصر الاجتماعي في مصر، كأول بنك رسمي يتجنب التعامل بالفائدة .[1]

[1] مقدود صالح، دور صيغ التمويل الاسلامي في القطاع الزراعي (تجربة السودان والجزائر) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني مالية وصيرفة اسلامية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،2022 _2023، ص: 7 _8

في عام 1973، ناقش وزراء مالية الدول الإسلامية في جدة فكرة تأسيس بنو إسلامية متكاملة، مما أدى إلى توافق دولي على ضرورة تطبيق نموذج مصرفي إسلامي، ليشكل ذلك انطلاقة فعلية لتمول الإسلامي الحديث .[1]

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التمويل الإسلامي

أولا :مفهوم التمويل الإسلامي

1. تعريف التمويل

التمويل في اللغة مشتق من "المال"، ويقال: «تموّل الشخص «أي كثُر ماله" و"موله" غيره أي قدّم له المال

وفي المعجم الوسيط: يُعرّف التمويل بأنه تقديم المال لمن يحتاجه، فيُقال «موّل فلانًا" أو "موّل العمل"، أي دعمه ماليًا.

اقتصاديا: يُعرَّف التمويل بأنه قيام شخص طبيعي أو اعتباري بتقديم أموال لشخص آخر، سواء كان ذلك على سبيل التبرع (كالمساعدات والإعانات) أو إطار التعاون الاستثماري، حيثُ تُستخدم الأموال لتحقيق أرباح تُقسَّم بين الأطراف وفق نسبة متفق عليها مسبقًا، بناءً على طبيعة العمل، مساهمة كل طرف في رأس المال، ودوره في اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية.

2. مفهوم التمويل الإسلامي

التعريف الأول: التمويل الإسلامي هو قيام المصرف الإسلامي بتوفير الأموال لطالب التمويل إما لإستثمارها في مشروع معين أو إستخدامها وفق شروط محددة. يتم هذا التمويل من خلال المشاركة في رأس المال، أو تقديم المال وفق صيغة المضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. أو دعم النشاط التجاري عبر زيادة رأس المال العامل (مثل التمويل البضائع) أو من خلال توفير الأصول عبر التأجير، وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي التي تحقق المنفعة المشروعة. [2]

التعريف الثاني: يعرف على أنه تقديم قيمة مالية من قبل شخص إلى آخر، إما في شكل تبرع أو في إطار شراكة إستثمارية تهدف إلى تحقيق أرباح، تُقسَّم وفق إتفاق مسبق يعكس طبيعة عمل كل طرف ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية .[3]

---

[1] مقدود صالح، مرجع سابق ذكره، ص: 9

[2] قديش نصيرة، دور التمويل المصرفي الاسلامي في دعم القطاع الفلاحي (دراسة تجارب السودانية واثار تطبيقها على الجزائر) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8ماي قالمة،2022_2023، ص: 4

[3] كتاف شافية ،واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية ،مجلة دفاتر بوادكس ،جامعة سطيف 1، العدد 01، المجلد 11 ، جوان 2022 ،ص: 169

التعريف الثالث: كما عرفه أحمد شعبان محمد علي بأنه : تقديم البنك الإسلامي أموالاً نقدية أو عينية للعميل ، ليستخدمهت وفق ضوابط الإسلامية .[1]

التعريف الرابع: عرّف منذر قحف التمويل الإسلامي بأنه نقل الثروة، سواء كنت نقدية أو عينية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي إلى أصحاب العجز المالي، ليديروها وليستثمروها مقابل عائد مالي وفق الضوابط الشرعية.[2]

ومن خلال تعريفات السابقة يمكن القول إن التمويل الإسلامي هو عملية توفير الأموال الأصول وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال صيغ تمويلية متنوعة مثل المشاركة، والمضاربة، والبيع، والإجارة،

وغيرها، ويهدف الدعم الإستثمار وتلبية الاحتياجات المالية، مع توزيع العوائد وفق إتفاق مسبق، بما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز العدالة الإجتماعية .

ثانيا:خصائص التمويل الإسلامي

يمتلك التمويل الإسلامي مجموعة من الخصائص الفريدة التي تميزهن الأنظمة التمويلية الأخرى، حيث يعتمد على مبادئ الإسلامية ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية . ومن أبرز هذه الخصائص:

1.الإرتباط بنتائج الأعمال وتحمل المخاطر: يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ الغنم بالغرم حيث يرتبط العائد المالي بنتائج النشاط الإقتصادي، سواء كان ربحا أو خسارة. وهذا يحقق عدالة توزيع المخاطر بين الممول والمستثمر، ويحفز النشاط الإنتاجي الفعّال، مما يعزز الدورة الإقتصادية.

2.التأثر بالسلوك الاقتصادي الإسلامي: يتأثر التمويل الإسلامي بالقيم الأخلاقية والإقتصادية المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي توجه سلوك الأفراد نحو تحقيق العدالة الإجتماعية، وتجنب الظلم، والموازنة بين الملكية الخاصة والعامة. كما يُشجّع على الكسب المشروع، الإنفاق المسؤول والتكافل الإجتماعي.

3.الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: يخضع التمويل الإسلامي لضوابط شرعية صارمة، حيث يُبنى على معايير الحلال والحرام، والطيبات والخبائث، والمصالح والمفاسد، وليس على الربح المادي فقط كما هو الحال النظم التمويلية التقليدية. وهذا يضمن تحقيق التوازن بين المصالح الإقتصادية والإعتبارات الأخلاقية.[3]

---

[1] وارت سهام ، صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية:دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIP(2013_2020)،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة،تخصص مالية مؤسسة ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصف ميلة ،2020_2021 ،ص:3

[2] برخشي برحمة حسيبة، حجاب إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الاسلامية في الجزائر (بالإشارة الى بعض تجارب دولية)،مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية،العدد02، جامعة تيبازة، الجزائر،2023، ص: 44

[3] نصروش أحمد نجيب، قمبور محمد نجيب، مقومات النظام المالي الاسلامي _تجربة ماليزيا نموذجا، **Revue Algérienne de Finance Islamique Vol. 02, N° : 01 (2024)، ص: 32**

4.تصحيح وظيفة المال وتوجيهه نحو التنمية: يرى التمويل الإسلامي المال وسيلة لتحقيق التنمية وليس غاية بحد ذاته، حيث يشجع على تداول الأموال بين جميع فئات المجتمع بدلًا من حصرها في أيدي الأغنياء، مستندا إلى قوله تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ"(سورة الحشر: أية7) كما يُسهم في تصحيح الدورة الإقتصادية من خلال توظيف الزكاة في دعم الفقراء، مما يزيد من الكتلة النقدية المتداولة ويعزز النشاط الإقتصادي.

5.التركيز على الإنتاج والإستثمار الحقيقي: يعتمد التمويل الإسلامي على تخصيص الموارد المالية وفق الدراسات جدوى إقتصادية، بحيث يتم إستثمارها في أصول حقيقة وإنتاجية. ويُمنع تمويل الأصول غير المشروعة والمضاربة غير المنضبطة، مما يحقق تناسبًا بين مصادر التمويل ومجالات الإستثمار، ويحدّ من الإختلالات المالية.

6.المرونة في التعامل مع المعسرين وحماية الإقتصاد من الأزمات: يتميز التمويل الإسلامي بتطبيق مبدأ "نظرة إلى ميسرة" للمتعثرين في السداد، مما يمنع تراكم الفوائد الربوية التي تؤدي إلى تفاقم الديون، ويحمي الإقتصاد من الركود والكساد وفي المقابل، يفرض عقوبات شرعية على المماطل القادر على السداد لضمان إستقرار المعاملات المالية.

7,إتاحة التمويل المصغر وتحقيق العدالة في توزيع الفرص: يوفر التمويل الإسلامي حلولًا تمويلية متنوعة للفئات محدودة الدخل، بحيث يراعي إحتياجاتهم المختلفة التي تشمل:

- المتطلبات الأساسية للحياة مثل الغذاء والمسكن.
- الحاجات الطارئة مثل الرعاية الصحية.
- الفرص الإستثمارية التي تمن الأفراد من تحقيق دخل مستدام، كتمويل المشاريع الصغيرة وشراء الأصول الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ التمويل الإسلامي

أولا: أهداف التمويل الإسلامي

يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق دور ريادي في النظام المصرفي والاقتصادي، من خلال تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه الأهداف:

- توفير بديل إسلامي للمعاملات المالية، مما يتيح للمسلمين إجراء أنشطتهم الاقتصادية دون الوقوع في الحرج الشرعي .

[1] نصروش أحمد نجيب، قمبور محمد امين، مقومات النظام المالي الاسلامي_ تجربة ماليزيا نموذجا، مرجع سابق ذكره، ص32

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات المالية، والامتثال لقواعد الحلال والحرام في المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية النافعة وفقا للضوابط الشرعية، مما يساهم في دعم رواد الاعمال وتطوير الاقتصاد.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال توفير صيغ استثمارية متنوعة تناسب الأفراد والشركات، مما يعزز دوران رأس المال في الاقتصاد.
- تحقيق التضامن المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب المشاريع حيث يربط عائد المودعين بنتائج استثمار أموالهم، مما يعزز مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ويمنع تحميل المخاطرة على طرف دون الآخر.
- ترسيخ القيم الأخلاقية في المعاملات المالية، من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية، ودعم صيغ التمويل القائمة على القرض الحسن والعمل الخيري.[1]

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي

يرتكز التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن توافق المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزز العدالة والإستدامة الاقتصادية، ومن أبرز هذه المبادئ:

- تحريم الفائدة(الربا) حيث ينظر إلى الفائدة على أنها شكل من أشكال الإستغلال الذي يؤدي إلى تفاقم الفجوة الإقتصادية بين الأفراد.
- الإلتزام بالضوابط الشرعية في الأنشطة الإستثمارية وذلك بحظر التعامل في الأنشطة المحرمة مثل إنتاج أو بيع الخمور، ولحوم الخنازير، والمقامرة، والتجارة في المواد الإباحية، والأسلحة الضارة، وغيرها من الأنشطة المخالفة لأحكام الإسلامية.
- الحد من الغرر والمخاطرة غير المشروعة من خلال اشتراط الوضوح والشفافية في العقود التي تنطوي على عدم يقين مفرط أو غموض يؤدي إلى إستغلال أحد الأطراف.
- منع الممارسات غير العادلة والمضرة بالمجتمع مثل الإحتكار، والتلاعب في الأسعار، والرشوة، وغسيل الأموال، و أي أنشطة تسهم في الأضرار بالبيئة أو الإقتصاد او حقوق الأفراد .[2]

[1] علي بلموشي، دور القرض الحسن في تحقيق الامن الغذائي (دراسة الحالة البنك الاسلامي الاردني)، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي الجزائر،2016، ص: 144_145

[2] مجموعة مؤلفين، ترجمة لطفي، عامر بن جديد، وآخرون، النظام المالي الاسلامي المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، الطبعة لا توجد ،دار النشر لاتوجد ، مكان النشر لا يوجد ،يونيو.2014 ص: 18.

- ربط التمويل بالإقتصاد الحقيقي حيث يشترط في المعاملات المالية أن تكون قائمة على أصول ملموسة أو خدمات حقيقة، مما يمنع المضاربات غير المشروعة ويعزز الإستقرار الإقتصادي.
- توجيه التمويل نحو المشاريع المجدية إقتصاديا وإجتماعيا وذلك من خلال تقييم جدوى المشروعات بدلا من الإعتماد فقط على الجدارة الائتمانية لصاحب المشروع، مما يعزز الكفاءة الإقتصادية والإستثمار المسؤول. تعزيز التكافل الإجتماعي من خلال الزكاة والصدقات حيث يلزم النظام المالي الإسلامي بأداء الزكاة والإنفاق في سبيل الله، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الإجتماعية، والحد من الفقر، وتعزيز التضامن الإقتصادي.
- تشجيع القيم الأخلاقية في المعاملات المالية مثل الشفافية، والأمانة، والعدالة، وإحترام العقود، وضمان المنافسة الشريفة، وحماية المستهلكين والمستثمرين، وتعزيز الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية.
- تعزيز التكافل الإجتماعي من خلال الزكاة والصدقات حيث يلزم النظام المالي الإسلامي بأداء الزكاة والإنفاق في سبيل الله، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الإجتماعية، والحد من الفقر، وتعزيز التضامن الإقتصادي.
- تقاسم المخاطر والأرباح إذا يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يضمن توزيعًا عادلًا للعوائد ويمنع تحميل طرف واحد كامل المخاطر.[1]

تعد هذه المبادئ حجر الأساس للتمويل الإسلامي، حيث تضمن توافقه مع القيم الإسلامية، وتجعله نموذجًا إقتصاديًا قائمًا على العدالة والإستدامة والمشاركة الفعالة في تحقيق التنمية.

المطلب الرابع: أنواع وصيغ التمويل الإسلامي

وضع الإسلام العديد من الصيغ التمويل لإستثمار المال بطرق مشروعة، سواء كان ذلك عبر الجمع بين المال والعمل أو بين رؤوس الأموال المختلفة، وهذا ما يُعرف بصيغ التمويل الإسلامي، وتشمل ما يلي:

1.المضاربة: تعد من أبرز أساليب التمويل الإسلامي، حيث تقوم على مبدأ الشراكة بين رأس المال والعمل، حيث يقدم أحد الأطراف المال، بينما يقدم الطرف الآخر الجهد والخبرة، ويتم تقاسم الأرباح وفق نسبة متفق عليها، في حين يتحمل صاحب المال الخسائر وحده مما يعزز التكافل الإجتماعي.[2]

[1] مجموعة مؤلفين، النظام المالي الاسلامي المبادئ والممارسات، مرجع سابق ذكره، ص: 18
[2] حجاب إكرام ،برخسي رحمة ،مرجع سابق ذكره ، ص: 4-

2.المشاركة: تعد إحدى أهم أدوات البنوك الإسلامية لمعالجة انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال والمخاطر المرتبطة به، حيث يشترك كل من المودعين، والبنك، والمستثمرين في تمويل المشاريع ويتقاسمون الأرباح والخسائر وفق نسبة مساهمتهم في رأس المال.

3.المرابحة: من الصيغ البيوع الإسلامية الأساسية، حيث يقوم البنك بشراء السلعة بناءً على طلب العميل، ثم يتم بيعيها له بثمن التكلفة مضافًا إليه ربح معلوم، ويتم السداد إما فورًا أو بالتقسيط وفق اتفاق مسبق.

4,الإستصناع: عقد يستخدم لدعم التنمية الصناعية وإستغلال الطاقات الإنتاجية، حيث يلتزم الصانع بتوفير بموصفات محددة وبمواد من عنده مقابل ثمن يُدفع إما مقدمًا أو مؤجلًا.

5.المغارسة: عقد يتمثل في منح مالك الأرض شخصًا آخر حق غرس الأشجار في أرضه، على أن يتقاسمان الغرس والثمار وفق نسبة متفق عليها.

المزارعة: شراكة بين مالك الأرض والمزارع، حيث يقوم الأخير بزراعتها والاعتناء بها مقابل جزء معلوم من المحصول.

6,المساقاة: عقد شراكة يُبرم بين مالك الأشجار أو المزروعات والعامل عليها، بحيث يقوم الأخير بخدمة النباتات مقابل نسبة متفق عليها من الغلة.

7.التمويل بالسلم: أحد أنواع بيوع الأجل حيث يتم دفع الثمن مقابل تسليم السلعة في وقت لاحق، ما يساعد في توفير السيولة للمزارعين والمنتجين.

8.الإجارة: صيغة تمويلية تتيح للمستأجر استخدام أصول مثل الآلات والمعدات دون الحاجة إلى شرائها، مما يخفف الأعباء المالية ويساعد في استغلال الموارد بكفاءة. [1]

[1] حجاب اكرام، برخسي رحمة، مرجع سابق ذكره ، ص: 46

الشكل 1: صيغ التمويل الإسلامي.

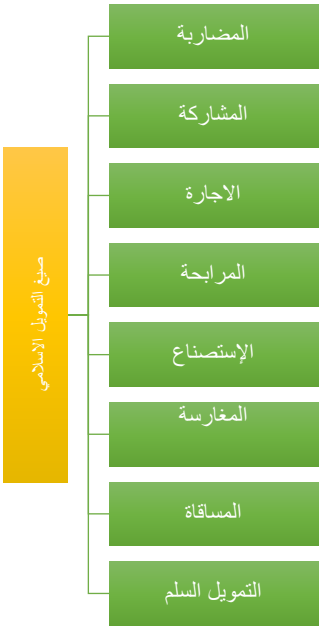

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على ماسبق

المبحث الثاني: أساسيات الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تؤثر على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للدول، حيث يرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على غذاء كافِ وآمن ومستدام في نفس الوقت، ومع تزايد التحديات الإقتصادية والبيئية، أصبح تحقيق الأمن الغذائي هدفًا إستراتيجيًا تسعى إليه الدول من خلال سياسات مستدامة تضمن الإنتاج والتوزيع العادل للغذاء، بما يساهم في تحقيق التنمية والإستقرار الإجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم متعددة الأبعاد، حيث تتباين تعريفاته بإختلاف وجهات النظر والتخصصات التي تتناول دراسته. ويرتبط هذا المصطلح بعدد من المفاهيم الأخرى التي تساهم في الإستقرار الغذائي وضمان توفر الغذاء الكافي لأفراد المجتمع.

أولا: تعريف الأمن الغذائي من الناحية اللغوية

الأمن في اللغة: الأمن هو نقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار وعدم الشعور بالقلق. يُقال" أمِن" أي شعر بالاطمئنان، وأمنه" أي جعله في مأمن، أما "الإيمان" فهو التصديق والثقة.

الغذاء: يُعرَّف الغذاء بأنه كل ما يساهم في نمو الجسم وحفظ قوامه، سواء كان طعاما أو شرابا، بحيث يحتوي على العناصر الضرورية لصحة الإنسان.

بناء على ذلك، يمكن فهم الأمن الغذائي على أنه الشعور بالطمأنينة حيال توفر المواد الغذائية الأساسية بالكميات اللازمة لسد احتياجات الأفراد وضمان استمراريتها دون انقطاع.[1]

ثانيا : تعريف الأمن الغذائي من المنظور الشامل:

1.مفهوم الأمن الغذائي: هو قدرة الدولة على تأمين احتياجات سكانها من الغذاء بشكل مستدام، من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بما يضمن توفر الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة، وفي جميع الأوقات، بما في ذلك الظروف العادية او الأزمات الناتجة عن عوامل طبيعية أو سياسية، وذلك دون الاعتماد المفرط على الخارج، بما يعزز استقلالها وأمنها. [2]

يعتمد تحقيق الأمن الغذائي على مزيج من الانتاج المحلي الفعال وتوفير موارد مالية مستدامة تتيح استيراد الفجوات الغذائية عند الحاجة.

2.مفهوم التقليدي للأمن الغذائي: يركز على تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد الكامل على الإنتاج المحلي، إلا ان هذا المنهج تعرض لإنتقادات، مما دفع الدول إلى تبني إستراتيجيات أكثر مرونة، تجمع بين الإنتاج المحلي والتجارة الدولية لضمان الأمن الغذائي المستدام. [3]

3.تعريف الفاو: بأنه الحالة التي يتمكن فيها جمع الأفراد، في جميع الأوقات، من الحصول على الغذاء الكافي والآمن والمغذي، سواء من الناحية المادية والاقتصادية، بما يلبي احتياجاتهم الغذائية ويفي بتفضيلاتهم، مما يمكنهم من عيش حياة صحية ونشطة[4].

4.تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي: يعرف الأمن الغذائي بانه قدرة الدولة على إنتاج أكبر قدر ممكن من احتياجاتها الغذائية بكميات متوازنة وبطريقة اقتصادية، مع مراعاة ميزتها النسبية في إنتاج

---

[1] د،فاطمة بكدي، أ. د رابح حمدي ، الامن الغذائي والتنمية المستدامة ،(عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ،2016)، رقم المجلد لا يوجد ،الطبعة 1، ص: 35

[2] رائد محمد مفضي الخزاعة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي (حالة تطبيقية الاردن)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قسم الحقوق والدراسات الاسلامية،2001_2000 ص 4

[3] د.فاطمة بكدي،د رابح حميدي باشا ،مرجع سابق ذكره ،ص:36

[4] فاطمة بكدي ،إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة(2000_ 2001)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد بيئة ،جامعة الجزائر 3،2013 ،ص :64

السلع الغذائية، كما يتطلب أن تكون المنتجات المحلية قادرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية، إلى جانب توفر صادرات زراعية أو صناعية، أو كلاهما، لتأمين ما يلزمها من العملة الأجنبية لإستيراد الأغذية التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها محليا، ويشمل الأمن الغذائي أيضا ضمان توفر الغذاء لجميع المواطنين بالكميات والجودة المطلوبة، بالإضافة أو التوترات السياسية والعسكرية. [1]

ثالثا :مفهوم الأمن الغذائي من المنظور الإقتصاد الإسلامي:

المفهوم الأول: يتمثل في ضمان الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع في مختلف الأوقات، بحيث يكون هذا الحد الأدنى متاحًا بشكل مستمر وبصورة شرعية(حلال)، يركز هذا المفهوم على تلبية الإحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة، كما يسهم في تحقيق العدالة المطلقة، لاسيما في أوقات الأزمات الغذائية الحادة.

المفهوم الثاني: يقوم على ضمان تدفق الغذاء الحلال بالمستوى المعتاد لإستهلاك المجتمع في جميع الأوقات، مع مراعاة الظروف الإقتصادية السائدة. ففي حال الرخاء الإقتصادي، يرتفع مستوى الأمن الغذائي ليشمل الكماليات، بينما في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة ينخفض ليقتصر على الضروريات الأساسية[2].

حيث يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تعزيز التكامل بين الدول الإسلامية، كم فهل عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلال عام الرمادة، حيث تمكن من مواجهة المجاعة عبر إستيراد الطعام من الأقاليم الإسلامية التي تمتلك فائضا غذائيا .

المطلب الثاني: شروط وأبعاد الأمن الغذائي

أولا : شروط الأمن الغذائي

أبعاد الأمن الغذائي تُعد من القضايا المحورية التي تمثل تحديات كبيرة ومتشبعة على المسنود العالمي. وقد حددت منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة هذه أبعاد كالآتي:

1.التوفر(الإتاحة):

[1] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،2012_2013 ، ص: 24

[2] د،فاطمة بكدي،أ.د. رابح حمدي باشا ، مرجع سابق ذكره،(الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) ،ص37 _38

يتعلق هذا البعد بوجود الغذاء ماديًا، وهو يشمل الإنتاج، الإحتياطيات الغذائية، والتوزيع، ويرتبط توفر الغذاء بإنتاجيته التي تتأثر بعوامل عدة مثل حيازة الأرض وإستعمالها، إختيار المحاصيل وإدارتها، فضلًا عن تربية وإدارة الثروة الحيوانية.

2.إمكانية الحصول على الغذاء:

يقيس هذا البعد قدرة الأفراد على توفير الغذاء بناءً على قدراتهم الشرائية وتقسيم الموارد لديهم، إضافة إلى تفضيلاتهم الغذائية. وتشير الدراسات إلى أن مشكلات الجوع وسوء التغذية غالبًا ما تكون بسبب الفقر الذي يعيق الوصول إلى الغذاء المتاح، وليس ندرة الموارد بحد ذاتها.

3.الإستخدام:

يتناول هذه البعد إستهلاك الغذاء وجودته، وكيف يؤثر على إحتياجات الأفراد الفيزيولوجية. جودة الإعداد والطهي وسلامة الغذاء تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي.

4.الإستقرار:

يعتبر الإستقرار شرطا أساسيا للأمن الغذائي، إذ يعني أن تتوفر كافة الأبعاد السابقة على نحو ثابت مهما كانت الظروف الإقتصادية أو طبيعية أو السياسية.[1]

ثانيا:أبعاد الأمن الغذائي

1.البعد الإقتصادي:

يتمثل في عدم القدرة الشعوب على تغطية إحتياجاتها الغذائية بسبب إرتفاع الطلب مقارنة بالإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وعدم استقرار الأسواق. وغالبا ما تلجأ الدول التي تعاني من هذا التحدي إلى إستيراد لحل العجز، إذ يؤدي نقص الغذاء عالميا إلى إنتشار سوء التغذية.

2.البعد الديمغرافي:

تؤكد الأمم المتحدة على أن تفاقم النمو السكاني يمثل تحديًا كبيرًا لتوفير الغذاء، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 9.8مليارشخص بحلول سنة 2050 و11.2مليار بحلول 2100، مما يضغط على المناخ والموارد الغذائية والكفاية الإستهلاكية.[2]

3.البعد السياسي:

[1] سفيان عكرود، الامن الغذائي اشكالية تحديد مفهوم وابعاد، مجلة معالم الدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية الاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 ،2022، ص: 58 _ 59

[2] آمنة جودي ،نوال بودور ،دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة 8ماي 1945-قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،السنة الجامعية ، 2015/2016 ، ص:27

تعد السياسات الغذائية الحكومية ركنا أساسيا لتحقيق أصبح أداة ضغط تستخدمها الدول ذات الفوائض الإنتاجية ضد الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج المحلي. كما أن الإستقرار السياسي يؤثر بشكل واضح على توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها، مما يستوجب وضع إستراتيجيات فعالة لضمان التغذية الكفاية للمجتمعات.

4. البعد الإجتماعي:

يعزى الجوع وسوء التغذية إلى عدة عوامل اجتماعية كالفقر، الظلم الإجتماعي وتدني المستوى التعليمي. تساهم في التنمية الريفية وتعزيز الإقتصاد الزراعي في تحسين الظروف الاجتماعية وتوفير المنتجات الغذائية محليًا، مما يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

المطلب الثالث: ركائز وأساسيات الأمن الغذائي

يستند تحقيق الأمن الغذائي إلى مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن توفر الغذاء واستدامته، وتشمل هذه الركائز ما يلي:

1.وفرة السلع الغذائية:

تشكل وفرة السلع الغذائية المرحلة الأولى فـي تحقيق الامن الغذائي، حيث ينصب التركيز على توفير كميات كافية من الغذاء لتلبية الطلب المتزايد، بغض النظر عن جودته في بداية. فكما يجب زراعة توافر كميات الغذاء مقارنة لعدد السكان، يجب أيضا السعي لضمان توفر السلع الغذائية. وعندما يتم تحقيق هذه المرحلة، يتم الانتقال إلى مرحلة جديدة تهتم بتحسين النوعية الغذائية.

2.توافر السلع الغذائية بشكل دائم:

في هذه المرحلة، تركز الجهات المعنية على ضمان تواجد السلع الغذائية في الأسواق باستمرار مع مراعاة التوازن بين الكمية والنوعية. وهنا يبدأ التفكير بشكل أكثر شمولية في احتياجات الجسم من العناصر الغذائية الضرورية لأداء الفرد وظائفه اليومية بشكل معتدل، وفي ختام هذه المرحلة يأتي دور مرحلة الإستهلاك.

3.أسعار السلع تكون في متناول المواطنين:

في هذه الخطوة، يكون التركيز على ضمان أن تكون أسعار المواد الغذائية في مستوى يستطيع معظم المواطنين تحملها، وهو ما يعرف بأمان الغذاء. لتحقيق ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات مثل رفع أجور الفئات ذات

[1] سفيان عكرود ،مرجع سابق ذكره ، ص: 59

الدخل المنخفض أو تقليل أسعار السلع الأساسية. كما يتطلب الأمر تنفيذ قرارات سياسية ضمن دور الدولة في تعزيز الأمن الغذائي.

4.سلامة الغذاء:

في البداية ركزت الإهتمامات على الكمية فقط، ثم ظهر التركيز على النوعية والتوازن بين الكم والكيف. مع تقدم المراحل أصبح الإهتمام موجهًا للأبعاد الصحية والبيئية للأغذية، وهو ما يعبر عنه بسلامة الغذاء يشمل ذلك جميع المراحل، بدءًا من الإنتاج الزراعي وحتى إستهلاك المستهلك النهائي.

5.الإستخدام الأمثل للأغذية:

يتضمن هذا البند الحرص على استخدام الأغذية بشكل مثالي يضمن تمتع الأفراد بصحة جيدة وتغذية متوازنة.

6.إحترام التنوع والعادات الإجتماعية:

يتطلب الأمن الغذائي ضمان وجود أنظمة توزيع غذائية تتسم بالقبول الإجتماعي، وتحترم ثقافة المجتمع وعاداته الغذائية المختلفة. وهذا يعني أن تكون الأغذية مقبولة لكافة الفئات ومتوافقة مع إحتياجاتها الثقافية والغذائية. [1]

الشكل 2: ركائز وأساسيات الأمن الغذائي

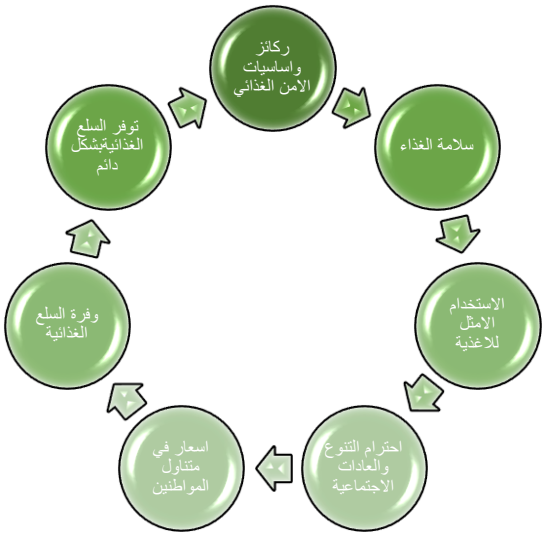

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ما سبق

[1] بوخامة روميسة، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها، شهادة ماستر في القانون، قسم الحقوق، قانون الاعمال، جامعة 8ماي 1945 قالمة ،2022، ص: 13 ص14[1]

المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي

يوجد عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمعات، هذه مؤشرات تطورت بمرور الوقت مع تطور مفهوم الأمن الغذائي نفسه. لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة، يجب الإستناد إلى مؤشرات تعبر عن هذا الوضع، وإستخدام هذه المؤشرات يختلف من دولة لأخرى حيث لا توجد معايير موحدة، ومن بين هذه المؤشرات الأكثر اعتمادا:

1.مؤشر الفجوة الغذائية: تعتبر الفجوة الغذائية أحد أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم حالة الأمن الغذائي ويُقصد بالفجوة الغذائية الفرق بين ما تنتجه الدولة محليا وما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، ومن هذا التعريف يظهر أنه كل ما قلت الفجوة الغذائية، كان ذلك مؤشرا قدرة الإقتصاد الوطني على تلبية الطلب المحلي الذي غالبا ما يتزايد مع زيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى خفض مستوى الإستيراد. أما إذا زاد حجم الفجوة الغذائية نتيجة إنخفاض الإنتاج المحلي، فقد تضطر الدولة إلى زيادة حجم الإستيراد لسد العجز، يتأثر حجم الفجوة الغذائية سنويا بعدة عوامل، منها حجم الإنتاج ومستوى الأسعار، ويمكن قياس الفجوة الغذائية الفعلية بالمعادلة التالية:

الفجوة الغذائية=الإنتاج المحلي من الغذاء –الإستهلاك من الغذاء[1]

2.الإكتفاء الذاتي: يعبر هذا المفهوم عن قدرة المجتمع على الإعتماد الكامل على نفسه في الإنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليًا. أما مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي، فهو يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى الإستهلاك الكلي للغذاء، وبذلك يقيس درجة الاعتماد على الذات. وعندما تصل النسبة إلى 100% يُقال إنه تحقق الإكتفاء الذاتي، ويتم حسابه كالتالي:

الإكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/الإستهلاك المتاح) ×100

من ثم يكون مفهوم الاكتفاء الذاتي أكثر تحديدا من مفهوم الأمن الغذائي؛ حيث يركز الاكتفاء الذاتي على عدم اللجوء إلى المصادر الخارجية بالاعتماد على الانتاج المحلي فقط، بينما يُعني الأمن الغذائي بقياس قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم لمواطنيها عن طريق الإنتاج والاستيراد.

3.الناتج المحلي الزراعي: يعد مقياسًا لمدى إعتماد الدولة على ذاتها من خلال توفير السلع الضرورية بكميات ونوعيات مناسبة لأفراد المجتمع، مما يحقق لهم الأمن الغذائي ويقلل الإعتماد على الخارج. يمكن قياس ذلك عبر معادلة الإكتفاء الذاتي بإستخدام العلاقة التالية:

[1] احمد حسن، علون الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص: 27

الإكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/الإستهلاك المتاح) ×100% [1]

المبحث الثالث: دور أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي أحد الأهداف الأساسية للفكر الإقتصادي المعاصر، الذي يركز على ضمان توفير الغذاء الكافي والمستدام لكل فئات المجتمع. ويرتكز هذا المفهوم على جملة من الأسس مثل: توفر الغذاء، القدرة على الحصول عليه، إستقراره وسلامته، وفي ضوء ذلك، يبرز التمويل الإسلامي كأداة إقتصادية فاعلة تمتلك القدرة على دعم هذه المرتكزات، من خلال آليات تمويلية تتوافق مع المبادئ الإسلامية، وتراعي العدالة الإجتماعية، وتدعم التنمية الزراعية المستدامة.

المطلب الأول: المقومات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في الإسلام

يعتبر الجانب الثقافي والفكري أحد أهم مقومات الأمن الغذائي، حيث يتطلب من الفرد الوعي بأهمية توفير غذائه والحاجة لتحصيله، كما يعتمد أيضا على جانب عملي تقني يستوجب خلق الظروف المناسبة، والعوامل المادية والمعنوية لإنتاج الغذاء وضمان توفره للمستهلك. إليك أهم العوامل التي قد تسهم في تحقيق الأمن الغذائي:

1.الفكر الإسلامي وعلاقته بإنتاج الغذاء وترشيد الإستهلاك:

أن مفهوم الأمن الغذائي ليس وليد العصر الحديث، إذ أن الإسلام قد تناول هذا المفهوم بعمق في كتب الفقه والتفسير والحديث، وأعمال التاريخ والسياسة والإجتماع، تصل ذلك بتلبية حاجات الناس ومتطلباتهم وكيفية توزيع الثروات، وهو ما يسهم في حل مشكلات المجتمع ويظهر روح الأخوة والتعاون بين الأفراد الجماعات، وهو ما دعا إليه الدين الإسلامي الحنيف.

- **الغذاء في القران الكريم:** ورد ذكر الغذاء في مواطن عديدة من القرآن الكريم بطريقة مباشرة أو ضمنية، ملفتًا للنظر إلى مكانة الطعام في حياة الإنسان، وإرتباطه الوثيق بأمن وإستقرار الأمم والمجتمعات، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات. وقد قام الله تعالى بتقديم مسألة تأمين الغذاء كأولوية، يُتبعها تأمين العباد من الخوف الذي يهدد حياتهم وممتلكاتهم وكل ما يعرض الأمن للخطر يُعتبر الأمن

[1] أحمد حسن علوان الشمري، مرجع سابق ذكره ، ص:27

الغذائي عاملاً مستقلاً يسهم في تحقيق السلام والأمان، تأكيدا لقوله تعالى: {الَّذِي أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ}

تتنوع مصادر إنتاج الغذاء في القران الكريم الذي يحث بشكل متكرر على إعمار الأرض واستثمار ثرواتها، وهناك سور سميت بأسماء الحيوانات مثل سورة الأنعام، لتوجيه الانسان نحو الاستفادة منها في الزراعة والتنقل والتغذي.

- **الغذاء في السنة النبوية الشريفة:** في حديث النبوي الشريف الذي يقول فيه النبي ﷺ {من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا}. يجمع بين الجانب الامني والروحي وطمأنينة القلب، ويضيف إليه حاجة الإنسان لصحة البدن والسلامة من الأمراض التي تعيق نشاطه، وذلك عبر توفير الغذاء اليومي الصحي والامن. يظهر هذا الاهتمام الكبير من السنة النبوية بنعمة الغذاء كإكمال لما جاء في القرآن الكريم حول الأمن الغذائي، يتم توضيح خصائص وفوائد الغذاء، إضافة إلى ذكر مضاره، بحيث يتبين أنه لا سعادة ولا رفاهية للإنسان إلا بتحقيق ثلاثية الغذاء، الأمن والصحة، كما حذر النبي ﷺ من الإفراط والتفريط في تناول الطعام.
- **الفكر الإسلامي وعلاقته بالأمن الغذائي:** الشريعة الإسلامية اهتمت بالأمن الغذائي من حيث الإنتاج والتوفير لكل فئات المجتمع بغض النظر عن قدراتهم الشرائية. الفكر يؤثر في الاقتصاد؛ أحيانا يعزز التخلف وأحيانا يدفع التقدم، والمعتقدات تؤثر في النظريات الاقتصادية. الاعتدال في الاستهلاك مهم في الاسلام[1]، حيث ينصح بعدم الاسراف كما قال تعالى: {وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين}. الاقتصاد في الطعام يُسهم في صحة الجسم والوقاية من الأمراض المرتبطة بالفراط، وتشدد الثقافة الاسلامية على تهذيب الروح والبدن لتحقيق راحة القلب وصحة الجسم.[2]

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي في الإسلام

لتجنب الفجوة الغذائية والمشكلات الاجتماعية والسياسية، يجب على الدولة وشركائها الاجتماعين والاقتصاديين والسياسيين السعي لتحقيق الامن الغذائي من خلال عدة محاور:

- **الترغيب في العمل وتحسين القدرة الشرائية للمستهلك:** تشجع السنة النبوية الشريفة العمل وتجعل من كسب العيش بجهد الشخص أمراً مهما لكرامة الإنسان، كما يظهر في الحديث: "لان يحتطب احدكم

[1] بودواد محمد، بن صايم بونوار، الامن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (المقاربة الفكر المتوسطي الاسلامي)، العدد 2 ،2022، ص: 184.

[2] بوداود حسن ،بونوار بن صايم ،مرجع سابق ذكره ، ص:184

لحزمة على ظهره، خير له من يسال احدا فيعطيه او يمنعه". يحث المسلم على السعي نحو الرزق الحلال

- وعدم الطلب من الاخرين فالتفكير الاسلامي يضع أهمية كبيرة على كرامة الانسان ويدعو لبذل جهد في العمل المباح لضمان الاستقلالية المالية وتوفير الغذاء لمجتمع، كما يهتم الاسلام باستصلاح الاراضي وزيادة الثروة النباتية والحيوانية، بما يشمل تشجيع الصيد البحري كمصدر أخر لغذاء، في العديد من الثقافات يعتبر الفلاح والمزارع من أكثر المواطنين شرفا نظرًا لدورهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ارتباطهما بالأرض وتوفير الغذاء للمجتمع. التطور الإنساني ساعد أيضا في ابتكار طرق وأساليب جديدة لإنتاج الغذاء كل هذه الجهود تساعد في تحسين القدرة المالية للأفراد، مما يؤدي قدرتهم الشرائية، وهو عامل حاسم لتحقيق الأمن الغذائي.
- **تطوير وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني ورفع الإنتاجية:** يتطلب تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني توفر عوامل طبيعية، بشرية ومالية، مثل الأراضي الخصبة والمياه اللازمة لتطوير الثروة السمكية والمراعي، الشريعة الإسلامية تتغاضى عن أهمية الإنتاج وضمان توفر الغذاء بمراعاة الطلب السكاني، تحقيق الامن الغذائي يستند الى استثمار الاراضي واستغلالها بطرق فعالة لتطوير إنتاج دائم مستقر من الغذاء الصحي وذي الجودة العالية.

  أما بخصوص تنويع الانتاج خارج الوطن، فيمكن للدولة تشجيع استثمار الإنتاج الغذائي عالميا لتأمين المواد غير الممكن إنتاجها محليًا بسبب الظروف المناخية أو التقنية.[1]
- **التخزين والتموين ودعم المخزون الاستراتيجي من الطعام:** يركز التخزين الآمن للبضائع الزائدة وتحسين الادارة على ضمان استقرار توفير المواد الغذائية. مثال جيد على تخزين المواد الغذائية يأتي من القصة القرآنية لنبي الله يوسف عليه السلام، حيث وضعت استراتيجيات مناسبة للحفاظ على فائض الإنتاج لمواجهة القحط وأزمات الغذاء في المستقبل.

  الاستراتيجيات المناسبة في تخزين وتوزيع المواد الغذائية تضمن استقرار الامدادات في الأسواق وقادرة على سد أي نقص في حالات الحاجة، وفي هذا السياق، يجب ضمان تأمين النقل والتوزيع الأمثل للبضائع لضمان وصولها من أماكن الإنتاج أو التخزين إلى المستهلك بفعالية.
- **نشر الثقافة الغذائية والتغذية وترشيد الإستهلاك:** تعد الثقافة الغذائية والتغذية لأفراد المجتمع عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يهدف إلى نمو الجسم الإنسان والحفاظ على صحته وعافيته

[1] بوداود حسن، بونوار بن صايم، الامن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع، مرجع سابق ذكره، ص: 186_188

بعيدا عن الامراض العصرية الفتاكة. تبرز أهمية ذلك في الحديث الشريف الذي يشير الى أهمية الإعتدال في الأكل والشرب لتحقيق الأمن الصحي، الذي يعد جزاء أساسيا من الأمن القومي، يجب نشر الوعي بأهمية التغذية السليمة.

ومن ناحية أخرى يعتبر ترشيد الإستهلاك ركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي عبر تعزيز ثقافة الإستهلاك المعتدل وتجنب الاسراف، حيث يتم توفير الكميات الضرورية واللازمة في السوق، ويتم تحويل الفائض إلى مناطق آخرى داخل الدولة أو تصديره أو تخزينه للإستخدام عند الحاجة.

قدمت الثقافة الإسلامية العديد من الحلول لمشكلة الغذاء من خلال سياسة تنمية الصناعات الغذائية وترشيد الإستهلاك الغذائي، بالإضافة إلى سياسة التكافل الإجتماعي، وقد ورد في كتاب الأطعمة من صحيح البخاري أنه يمكن أن تكفي طعام الشخصين لثلاثة وطعام الثلاثة وطعام الثلاثة لأربعة لضمان التكافل والتعاون الإجتماعي،[1]

المطلب الثالث: زراعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

أولا. دور زراعة في تحقيق الأمن الغذائي

يمثل القطاع الزراعي محور الحياة للعديد من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، حيث تعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل والمعيشة. يمارس غالبية القوى العاملة أنشطة مرتبطة مباشرة من خلال مجالات تدعم هذا القطاع، مثل التصنيع الغذائي والنقل والتجارة. ورغم أهمية الزراعة، إلا ان فشل القطاع الزراعي أدى غلى تزايد معدلات الفقر وظهور التهميش والصراعات.

فالزراعة الشاملة، التي تجمع بين الأنشطة النباتية والحيوانية، تسهم في توفير فرص إقتصادية وخدمية لجميع أفراد المجتمع، سواء من خلال الإنتاج أو الصناعات الزراعية أو الخدمات النقل المنتجات الزراعية[2] ومدخلات الإنتاج ,ضعف الإنتاج الزراعي يؤثر سلبا على الصناعات المرتبطة به وعلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى تدهور الدخل الزراعي وإرتفاع أسعار المنتجات ما يهدد الأمن الغذائي للسكان، الزراعة المستقرة تعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، فهي تحد من سوء التغذية والمجاعات وتضمن استقرار الإقتصاد الوطني،

[1] مرجع سابق ذكره بن صايم بونوار، بوداود محمد ص: 189

[2] د،عبد اللطف ،احمد محمد عجيمي، الزراعة في حياة اهل السودان ،القاهرة ،2024 ، دار النشر لا توجد ، الطبعة لا توجد ، ص: 54

إلا أن الوضع الحالي يظهر تراجعا ملحوظا في الإقبال على الزراعة ،حيث أصبحت هجر الأراضي الزراعية وإهمالها ظاهرة متزايدة، مما يستدعي أتخاذ إجراءات فعالة لإحياء هذا القطاع الحيوي وضمان إستدامته.[1]

ثانيا: فضل زراعة ومكانتها في الإسلام

تعتبر الزراعة من أرقى وأهم النشاطات الإنسانية، حيث تعد واحدة من أعظم الأعمال وأكثرها أجرا، حيث أشار النبي ﷺ على أهمية الزراعة من خلال أقواله التي رواها الإمامان البخاري ومسلم، والتي تؤكد على ان الزراعة تتجاوز نفعها الفردي إلى فائدة التحريم من البشر والحيوانات والطير كما أنها تمثل عملا خيريا ينبغي تشجيعه ودعمه من قبل الحكومات.

الزراعة تعد مصدرا كبيرا للأجر لأنها تتيح للفلاحين والمزارعين وغيرهم من الغارسين أن يشاركوا في عمل يجلب الخير لأكثر من الفئة فتناول الطير والحيوانات والبشر من إنتاجها يعتبر صدقة جارية. ولأن الزراعة تتطلب المعرفة والفقه، اشير الى اهمية تعلم الأحكام الشرعية المتعلقة بها للحصول على النفع العام.

على الرغم من اختلاف العلماء حول افضلية العمل، الا ان العديد يرجح الزراعة كساحة مفضلة للكسب الحلال والمنفعة المتعدية للمجتمع، خاصة وان الكثير من الصناعات تعتمد اساسا على الإنتاج الزراعي، وبالنظر الى الثواب الذي وعد به الرسول ﷺ الغارسين والزارعين، يتضح أن الزراعة تبقى الافضل لمساهمتها المستمرة في حياة المجتمع وأساسياته.[2]

المطلب الرابع: آليات التمويل الإسلامي كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي

تعتبر قضية تحقيق الأمن الغذائي إحدى القضايا الأكثر أهمية والتي تحظى باهتمام واسع من قبل الدول سواء كانت نامية او متقدمة. ويعود هذا الإهتمام إلى محاولتهم إيجاد مقترحات وحلول لهذه المشكلة المستمرة حتى يومنا هذا. وقد توجهت الأنظار إلى الإقتصاد الإسلامي الذي قدم إقتراحات وحلولا لمختلف المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، حيث نجد مجموعة من الأدوات والتوجيهات المتضمنة في مبادئ الإسلامية التي تسهم في التخفيف من هذه المشكلة.

[1] د عبد اللطف ،احمد محمد عجيمي، مرجع سابق ذكره ، ص: 54
[2] د،عبد اللطف ،احمد محمد عجيمي، مرجع سابق ذكره ، ص: 17 _20

1.الزكاة والأمن الغذائي: يطالب نظام الزكاة بمعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية ومن بين أهم هذه المشاكل نقص الغذاء، يحقق النظام ذلك من خلال توزيع المال بشكل عادل، وهو مال مستخلف من قبل الله في يد الناس، فالزكاة تساعد في تصحيح التفاوت بتوزيع الثروات وتقليل الفجوة بين الطبقات ،مما يقلل العبء الإجتماعي الناجم عن هيمنة رأس المال والتكديس والربا، تعتبر الزكاة مصدر مهم في الإقتصاد الإسلامي، حيث توجه لتمويل والتنمية الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بما يخدم الفئات المختلفة في المجتمع وخاصة الفئة الفقيرة، بتوفير الضروريات مثل الغذاء والمأوى والملبس.

تعزيز زيادة الإستثمار، خصوصا في القطاع الزراعي، تحقيق الاكتفاء الذاتي، فالزكاة التي تقتطع من أموال الأغنياء وتحوله للفقراء تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم، مما يؤدي الى إرتفاع الطلب إستهلاكي الذي يقضي الى زيادة القدرة الإنتاجية والمساهمة في نمو الدخل القومي. التوزيع النوعي للزكاة يسهم في تعزيز الطلب الكلي الذي يشجع المستثمرين على تلبية الطلب المتزايد على السلع.

2.الوقف والأمن الغذائي: توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي يمثل أحد أهم المؤشرات لتحقيق الأمن الغذائي وهو تحدي كبير يواجه الحكومات ويقلق الشعوب. الفجوة الغذائية تزداد مع الوقت خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها الإقتصاد العالمي من أزمات تؤثر على الموارد الغذائية.

الوقف كان له دور مهم في تخفيف حدة الأزمات الإقتصادية مثل الحروب، من خلال توفير الغذاء بشكل مستدام. يعتبر الوقف نوعا من التمويل في الإقتصاد الإسلامي الذي يسهم في دعم النشاطات الإستثمارية وزيادة الإنتاج المحلي للمنتجات الغذائية، مما يقلل من مشكلة نقص الغذاء. يمكن إستغلال الأموال الموقوفة تجاريا لتحقيق أرباح، وتوجيه جزء منها إلى السوق التجاري يزيد الطلب ويدفع نحو الإنتاج المتزايد مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.

الإستثمارات الوقفية تعتمد على العقارات والأموال النقدية، حيث تُوظف في مشاريع إقتصادية وإجتماعية ذات منفعة عامة، هذا أسلوب يساهم في تحويل الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها إلى إستثمارات طويلة الأمد تحقيق عائد إجتماعي وإقتصادي، موسعة بذلك القدرة الإنتاجية للإقتصاد وتساهم في تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.[1]

[1] هاجر خلف الله، خالد بن جلول، دور التوجيهات الشريعة الاسلامية في معالجة الامن الغذائي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 7، جامعة المسيلة، العدد 2، 2024 ص: 31

تعد الإستثمارات الوقف وسيلة لتلبية إحتياجات الطبقات الفقيرة في المجتمع، خاصة توفير الغذاء المناسب، بوصف الوقف نوعا من الإنفاق في سبيل الله يعزز إعادة توزيع الثروة والرزق بين الناس ويشجع التضامن الإجتماعي.

3.التكافل والأمن الغذائي: النظام التكافلي يجمع الناس للتعاون في مواجهة الأضرار التي قد تصيب أحدهم او مجموعة منهم، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي او الغذائي، يساعد هذا نظام على تقليل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع.

حيث يشجع التكافل في الإسلام على الإنفاق التطوعي الذي يعزز العلاقات بين الأفراد ويخفف من الأزمات الإجتماعية. حيث تحث آيات القرآن الكريم على القروض الحسنة والصدقات ومن ذلك قوله تعالى: {من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون} (سورة البقرة الآية 245) لما لها من أثر إيجابي على بناء المجتمع، إعتبر رافدا إقتصاديا مهما سواء من خلال العمل المالي أو الإنساني.

4.المزارعة: تعتمد على منح مالك الأرض لشخص يقوم بحرثها وزراعتها بهدف عدم تركها دون إستفادة، ويحصل هذا الشخص على جزء من المحصول الناتج.

5.المساقاة: تتضمن إعطاء الارض المزروعة بالأشجار لمن يهتم بها ويرعاها ويسقيها مقابل الحصول على نسبة معينة من الناتج .[1]

6, القرض الحسن:يعد من الآليات المهمة في التمويل الإسلامي ، ويعكس روح التكافل والإحسان التي دعا إليها الإسلام ،حيث يُمنح المال دون مقابل ربحي لمن هو في حاجة ، ويرد كما هو دون زيادة .

وقد أكد القرآن الكريم على مشروعيته في عدة آيات ،ويتميز هذا النوع من التمويل بكونه وسيلة لمساعدة الفئات الضعيفة دون تحميلهم أعباء إضافية ، ما يجعله أداة فعالة يمكن توجيهها لدعم القطاعات الحيوية كالفلاحة والمشاريع الغذائية، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي ضمن إطار شرعي وإنساني.[2]

[1] مرجع سابق ذكره هاجر خلف الله، خالد بن جلول ص: 32 _33
[2] علي بلموشي ، مرجع سابق ذكره ،ص :147 _148

الخلاصة:

يبرز هذ الفصل أهمية التمويل الإسلامي كأداة مالية مستدامة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي عبر تمويل المشاريع الزراعية وفق مبادئ الإسلامية. فقد تناولت الدراسة صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة، المزارعة، والمساقاة، وأوضحت كيف يمكن لهذه الصيغ أن تعزز الإنتاج الزراعي، وتساهم في توفير السيولة للمزارعين بطريقة عادلة ومتوافقة مع مبادئ الإسلامية.

كذلك، ناقش الفصل مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده الأساسية، حيث يتكون الأمن الغذائي من أربعة عناصر رئيسية: توفر الغذاء، إمكانية الوصول إليه، إستخدامه الفعال، وإستقرار توفره على مدى طويل. وقد تم تحليل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي، مما أظهر أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون وسيلة فعالة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، خاصة في الدول الإسلامية ذات الإمكانيات الزراعية الواسعة ولكن تعاني من مشاكل التمويل التقليدي.

ويلخص الفصل إلى أن تبني صيغ التمويل الإسلامي داخل القطاع الزراعي يمكن أن يعزز الإنتاج المحلي، ويقلل الإعتماد على الواردات الغذائية، ويرفع مستوى الإكتفاء الذاتي للدول، مما يسهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

الفصل الثاني:

التمويل الإسلامي كأداة لتعزيز الأمن الغذائي
(تجارب دولية)

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا بالتمويل الإسلامي كبديل عملي ومستدام لتمويل الأنشطة الإقتصادية، وخاصة الزراعة. إذ يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى تمويل مستدام لضمان زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي. وقد أظهرت تجارب بعض الدول الإسلامية كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون أداة فعالة في دعم الإنتاج الزراعي، وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي، ومواجهة تحديات الفقر وسوء التغذية يتناول هذا الفصل دراسة تجارب دولية مختارة، مثل السودان واليمن والأردن، حيث طبقت هذه الدول أدوات التمويل الاسلامي لدعم القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك عبر إستخدام صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الإسلامية، مثل السلم والإجارة والمشاركة. كما يتم تحليل مدى نجاح هذه النماذج في تحقيق الأهداف المرجوة، وإستعراض الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي في هذا المجال.

يتضمن هذا الفصل التقسييم الآتي :

_المبحث الأول : تجربة السودان في تطبيق التمويل الإسلامي على الزراعة وأثرها على الأمن الغذائي؛

_المبحث الثاني :تجربة البنك الإسلامي اليمني في تمويل الزراعة بصيغة السلم (تجربة بنك سبأ)؛

_المبحث الثالث : تجربة البنك الإسلامي الأردني في تمويل الزراعة بالصيغة الإجارة لتحقيق الأمن الغذائي ؛

المبحث الأول: تجربة السودان في تطبيق التمويل الإسلامي على الزراعة و أثرها على الأمن الغذائي

يعد السودان من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والإمكانيات الزراعية، مما يؤهله لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن ضعف إستغلال هذه الموارد نتيجة تحديات التمويل والبنية التحتية، حال دون تحقيق ذلك. يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع الأمن الغذائي في السودان، وتحليل دور التمويل الإسلامي في تطوير الإنتاج الزراعي وتعزيز التقدم الإقتصادي.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي في السودان

أولا : نشأة التمويل الإسلامي في السودان

بدأت تجربة التمويل الإسلامي في السودان عندما منح الرئيس الجمهورية في فيفري 1976 إعفاءات ضريبية للمير محمد الفيصل لتأسيس بنك إسلامي خاص. إفتتح بنك فيصل في ماي 1978 بعدما أجيزت قوانين تأسيسه، لينطلق كبنك إسلامي دون تمهيد فكر كافٍ.

شهد التمويل الإسلامي في السودان نموًا لافتًا خلال السنوات الأربع الأولى من إنطلاقه، حيث تمكن بنك فيصل الإسلامي من رفع رأس ماله من 6.3 مليون جنيه عام 1978 إلى 3.19 مليون جنيه في عام 1982، كما إرتفعت ودائعه من 23مليون الى 202مليون جنيه، محققًا أرباحًا ملحوظة وأثرًا واضحا في تطوير البيئة المالية والمصرفية في البلاد.

وقد ساهم هذا النجاح في توسيع تجربة التمويل الإسلامي، حيث تم بين عامي 1983و1984 تأسيس مؤسسات تمويلية إسلامية جديدة، مثل بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي لغرب السودان، بشراكات مع مستثمرين عرب. كما بادرت الحكومة خلال الفترة نفسها إلى اتخاذ خطوات لتعميم التمويل الإسلامي، شملت إلغاء الفوائد في البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي والصناعي، وزيادة رؤوس أموالها لتواكب المرحلة الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة تمويلية خاصة بالقطاع التعاوني تعمل على أساس غير ربوي.[1]

ثانيا: مساهمة البنوك الإسلامية السودانية للتمويل القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

تلعب البنوك السودانية دورًا محوريا في تمويل القطاع الزراعي، بهدف تطوير هذا القطاع الحيوي والنهوض بالإقتصادي السوداني ككل. فقد انتقلت البنوك السودانية الى تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي في مجال الزراعة يوجد حاليا 37بنكا اسلاميا عاما وخاصا في السودان، يلعبون دورا رئيسيا في تمويل المشاريع

[1] إسماعيل نسرين ، دروووي لحسن ، "تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان وماليزيا نموذجا) ،مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020 ، ص : 82

الزراعية. وتهدف البنوك السودانية من خلال هذا التمويل إلى تحقيق الأمن الغذائي لبلاد من خلال دعم الإنتاج القطاع الزراعي.[1]

أهداف البنوك السودانية في مجال تطوير القطاع الزراعي

الأهداف التي تسعى من خلالها البنوك السودانية تطوير القطاع الزراعي:

- تقديم التسهيلات الإئتمانية للمزارعين لتحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي، بإستخدام الصيغ الإسلامية المختلفة.
- تقديم التمويل للمؤسسات والهيئات لمنح التمويل للمزارعين المتعاملين مع البنوك.
- إبرام إتفاقيات تجارية لشراء وبيع مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- تشييد وتشغيل المخازن وتطوير وسائل التخزين التقليدية في مواقع الإنتاج.
- توفير التمويل اللازم لتنمية المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والذرة وزهرة شمس والفول السوداني.
- تقديم خدمات التخزين والتسويق لكبار المزارعين.
- إستقطاب الموارد التمويلية من المصادر المحلية كالمدخرات الريفية.
- توفير التمويل اللازم لتنمية قطاع الثروة الحيوانية.

بهذه الطرق تساهم البنوك السودانية في تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في السودان[2]

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي في التجربة السودانية

يعتبر السودان من الرواد في تطبيق أساليب التمويل الغسلامي في الزراعة

1.المشاركة

تعتبر صيغة المشاركة واحدة من أبرز صيغ التمويل الزراعي في السودان، حيث تقوم البنوك السودانية بتطبيق عقود المشاركة على النطاق واسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، تتعامل البنوك مع الأفراد والمجموعات سواء كانوا مزارعين صغارا أو كبارا، وتبدأ العملية بتقديم الأصول من العملاء مثل الأراض أو المزرعة لتحديد مساهمتهم، ثم يقوم البنك بتوفير مدخلات اللازمة، مثل الأسمدة والبذور، أو رأس المال التشغيلي للمصانع. تحدد نسبة مشاركة البنك بناء على طبيعة العمل، وتكون هذه المشاركة لفترة معينة، مما يساعد على تحفيز الإنتاج وتقليل المخاطر، وبالتالي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية في البلاد.

[1] إسماعيل نسرين ، دروي حسن ، مرجع سابق ذكره ،ص : 80

[2] عناب زكريا، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي _ دراسة تجربة السودان ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة أم البواقي ،كلية العلوم الإقتصادية ،تخصص مالية والبنوك ،2016 ، ص:69_ 70

كنت هناك مشاكل جوهرية في مفهوم المشاركة، حيث كان الأصل أن تكون حصص المشاركين متساوية في كل مشروع، بحيث لا يكون العميل مالكا للأصول كالأرض والآلات لكن هذا المفهوم لم يكون واضحا أو مقبولا لدى بعض العملاء وإدارات البنوك، وظهرت مشاكل عند تصفية حيث رفض بعض العملاء إعتبار الأصول جزءًا من المشاركة. لذلك قامت هيئات الرقابة الشرعية بتصحيح هذا التعامل بما يتفق مع أحكام المشاركة وأغراض العملاء، بحيث تتم المشاركة في رأس المال التشغيلي فقط ومشاركة تقوم بإستئجار المزرعة أو المصنع لدة محددة. وقد إستخدمت البنوك السودانية المشاركة المتناقصة لمساعدة بعض المزارعين في التمكن من إستهلاك المدخلات.[1]

2.المرابحة

بدأ العمل بصيغة المرابحة في المصارف الإسلامية مع إعلان التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي عام 1989.وقد إستخدمت هذه الصيغة في تمويل القطاع الزراعي، نظرا لما تتمتع به من أهمية في تلبية إحتياجات المزارعين المختلفة، ومن أبرز البنوك السودانية التي اعتمدت المرابحة في تمويل الأنشطة الزراعية: بنك الزراعي السوداني، ومصرف المزارع، إلى جانب عدد من البنوك التجارية والخاصة. وقد وفرت هذه البنوك المعدات والآليات الزراعية المتنوعة، مثل:

- آليات تحضير التربة بمختلف أنواعها، كالجرارات المزودة بالمحاريث الخفيفة والعميقة.
- آلات الزراعة الحاصدات
- البذور الى جانب مدخلات الإنتاج الأخرى كالأسمدة والمبيدات.

وذلك بهدف دعم العملية الزراعية من جهة، وتوفير هذه المدخلات بأسعار مناسبة من جهة أخرى.

3.بيع السلم

يعد عقد السلم من أبرز الصيغ الإسلامية التي تلائم تمويل النشاط الزراعي، وقد لجأت إليه بعض البنوك الإسلامية في السودان، إلا أن تطبيقه لم يكن شاملا، بلا اقتصر على نطاق ضيق. فقد بادرت بعض البنوك الإسلامية السودان بإستخدام هذا العقد قبل إكتمال تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، لكن ضمن حدود محدودة، كما حاولت بعض البنوك التجارية تحويل تمويلاتها الزراعية الى صيغ السلم، وخاصة نلك التي كانت تُدرج الزراعة ضمن محفظة التمويل الصناعي. [2]

[1] قداش نصيرة ،مرجع سابق ذكره ، ص : 80

[2] عناب، زكريا، مرجع سابق ذكره، ص: 66-67.

وقد إتخذ البنك الزراعي السوداني خطوة مهمة في هذا المجال، حيث بدأ بإستخدام صيغة السلم على نطاق واسع لتمويل القطاع الزراعي، وكان ذلك خلال فترة 1991الى 1992.

لكن على الرغم من أهمية التجربة، فقد واجهت بعض الصعوبات، لا سيما فيما يتعلق بعد الإلتزام الصارم بأحكام العقد وتنفيذه بالشكل الصحيح، وهو ما أظهرته مراجعات هيئة الرقابة الشرعية للبنك. فقد تم رصد توقيع عقود سلم في غير الأوقات الشرعية المحددة لذلك، ومن بين أبرز الملاحظات:

- توقيع العقد في مرحلة تحضير الأرض والزراعة
- توقيعه خلال مرحلة نمو المحصول أو قبل نضجه
- توقيعه بعد الإنتهاء من الحصاد

ومن الفوائد المترتبة من هذا الاجراء ما يلي:

- **الضمان الشرعي:** لا يوقع عقد السلم الا بعد التأكد من ان المزارع بدأ فعليا في الزراعة
- **تحديد الحاجة الحقيقة:** يتيح للبنك التأكد من مدى حاجة المزارع للتمويل قبل صرف المال
- **اختيار السعر المناسب:** يمنح المزارع وقتا كافيا لاختيار أفضل سعر عندما يتضح حجم وجودة المحصول
- **ضمان التسليم:** يتأكد البنك من اسلام المحصول في الموعد او من توفير بديل من محصول مماثل او من مزارع اخرى
- **بناء الثقة:** يعزز التعاون بين البنك والمزارع عبر الالتزام المتبادل بتنفيذ العقد. [1]

4.المقاولة

في مجال حفر الآبار الزراعية، تقوم المصارف السودانية بتطبيق نموذج المقاولة، وفقا لهذا النموذج يتم إبرام عقد بين المصرف والجهة المنفذة للحفر، يتم فيه تحديد شروط ومواصفات وأسعار الحفر بعد ذلك، يقوم المصرف بإبرام عقد منفصل مع طالب الخدمة (المزارع)، يحدد فيه المصرف سعرًا أعلى مما اتفق عليه في العقد الأول مع الجهة المنفذة، الفرق بين السعرين يمثل الربح الذي يحصل عليه المصرف.[2]

[1] عناب، زكريا، مرجع سابق ذكره، ص: 66-67
[2] قداش نصيرة، مرجع سابق ذكره، ص: 82.

الشكل 3: توضيح نسب التمويل الممنوح للقطاع الزراعي لسنة 2015.2014

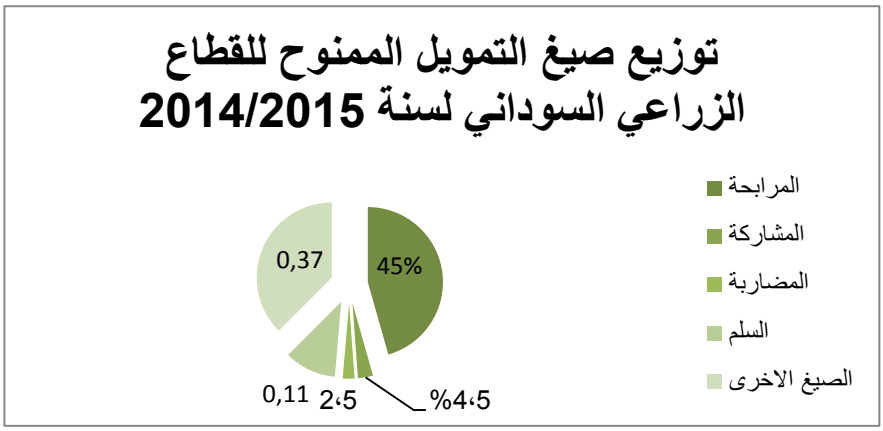

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات التقرير السنوي لبنك المركزي لسنة 2015.

يوضح الرسم البياني توزيع صيغ التمويل الممنوح للقطاع الزراعي السوداني لسنة 2015 /2014

نلاحظ أن صيغة المرابحة استحوذت على النسبة الأكبر من التمويل بنسبة 45%، مما يدل اعتماد كبير على هذه الصياغة في تمويل الأنشطة الزراعية. ويعود ذلك الى سهولة تطبيق المرابحة مقارنة بالصيغ الاخرى، إضافة إلى أنها تضمن للمصرف تحقيق ربح مسبقًا مما يقلل المخاطر.

أما الصيغ الأخرى فقد شكلت 37% من التمويل، وهي نسبة كبيرة أيضا، مما يعكس وجود تنوع في استخدام الأدوات التمويلية، وإن كان بدرجة أقل من المرابحة. في حين أن التمويل عبر السلم والمشاركة والمضاربة لم تتجاوز نسبتها معًا حوالي 17% (السلم 11%، المشاركة4.5%، والمضاربة5.2 %)مما يشير إلى ضعف استخدام هذه الصيغ رغم أهميتها في دعم القطاع الزراعي بشكل مباشر، وخاصة صيغة السلم التي تناسب طبيعة الإنتاج الزراعي الموسمي.

يظهر من هذا التوزيع أن القطاع المصرفي في السودان يفضل الصيغ التمويلية التي تقلل المخا طر وتضمن الأرباح، لكن هذا قد يؤدي الى ضعف في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تتطلب أدوات تمويل أكثر مرونة.

المطلب الثاني: لمحة عن الأمن الغذائي في السودان

يعد السودان من الدول ذات الإمكانيات الكبيرة لتحقيق الأمن الغذائي، نظرا لتوفر الأراضي الزراعية الخصبة، وتنوع المناخ، ووفرة الموارد المائية، إلى جانب الثروة الحيوانية الضخمة. إلا أن استغلال هذه الموارد

لم يبلغ بعد مستواه الأمثل بسبب عدة تحديات، من بينها ضعف التمويل والبنية التحتية، ما جعل من الغذائي في السودان عرضة للتقلبات.

أولا: مكونات الأمن الغذائي في السودان

تشكل الحبوب الأساسية مثل الذرة والقمح والدخن القاعدة الغذائية للمواطن السوداني، فيما تمثل المحاصيل النقدية كالسمسم، والصمغ العربي، القطن، والفول السوداني ركائز اقتصادية وغذائية مهمة إضافة إلى ذلك، تلعب الثروة الحيوانية ومنتجاتها دورًا مكملًا في النظام الغذائي، مما يضفي تنوعًا ضروريًا عليه، خاصة في المناطق الجنوبية التي تتمتع بإنتاج زراعي أكثر تنوعًا مقارنة بالشمال.

رغم هذه المكونات المتنوعة، يعاني الإنتاج الزراعي في السودان من تذبذب واضح سنويًا بسبب تأثير العوامل المناخية والسياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بمحصولي الذرة والدخن اما القمح فيواجه صعوبة في الإستقرار الإنتاجي نظرًا لعدة معوقات بيئية واقتصادية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإنتاج الغذائي

تتعدد العوامل المؤثرة على الإنتاج الغذائي في السودان، من توفر الأراضي الزراعية والمياه المطلوبة للري، إلى أسعار المدخلات الزراعية ومدى انتشار الآفات والأمراض. بالإضافة إلى ذلك، تعوق قلة الموارد المائية، وخاصة مياه الأمطار، تنمية القطاع الزراعي رغم إتساع الرقعة الزراعية المتاحة. أدى عدم إنتظام الأمطار في بعض المواسم إلى جفاف مساحات واسعة ونقص في المعروض الغذائي، ما أثار نزاعات حول المراعي والموارد.

وقد شهدت بعض المواسم تحسنًا بفضل بداية الامطار، مما زاد من المساحات المزروعة ورفع مستوى الإنتاج في محاصيل مثل الذرة والقمح، لا سيما مع السياسات الحكومية المشجعة كضبط أسعار محفزة للمزارعين[1]

[1] أمجد مزمل، عبد المجد الطبيب، استراتيجيات الامن الغذائي في السودان، مجلة الكلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، المجلد 15 ، العدد 04 ، 2020 ،ص : 734

ثالثا: أهم المحاصيل دولة السودان

1-إنتاج المحاصيل الغذائية في السودان يعد عنصر حيويا، حيث تتنوع المحاصيل الهامة كالتالي:

الشكل4: تمثيل بياني لإنتاج أهم المحاصيل الغذائية لموسمي 2021/2020 و2020/2019.

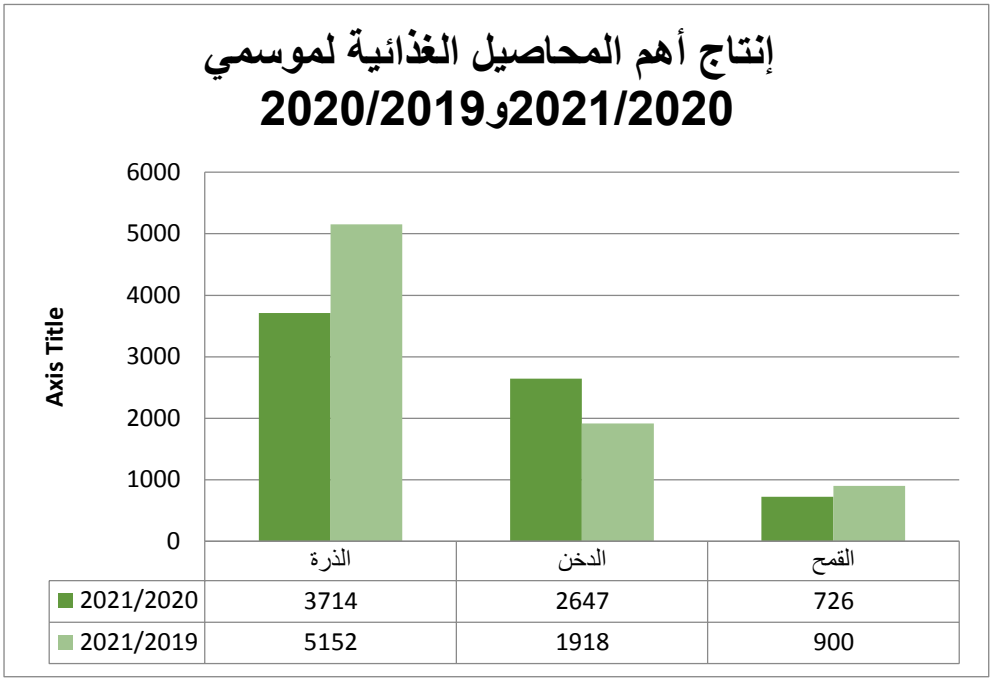

المصدر: تقرير سنوي لبنك المركزي السوداني 2022.

نلاحظ من خلال تمثيل البياني ان:

- ارتفع إنتاج الذرة من 714،3 ألف طن متري في موسم 2019/2020، بزيادة قدرها 7،38 %
- ارتفعت المساحة المزروعة من 669،22 ألف فدان الى 850،25% ألف فدان، بزيادة 14
- ارتفع المردود من 228 كجم/فدان الى 249 كجم/فدان بزيادة 2،9%
- ارتفع انتاج القمح من 726الف طن متري في موسم 2019/2020 الى 900الف طن متري في موسم 2020/2021 بزيادة 24 %
- ارتفعت المساحة المزروعة من 756 ألف فدان الى 852 ألف فدان بزيادة 7،12%
- ارتفع المردود من 005،1كجم/فدان الى 095،1كجم/فدان ب زيادة9 %
- انخفض انتاج الدخن من 647،2الف طن متري في موسم 2020/2019 الى 918،1الف طن متري في موسم 2020/2021 بانخفاض 27،5%

- ارتفعت المساحة المزروعة من 547،11الف فدان الى 282،13الف فدان، بزيادة 15 %
- انخفض المردود من 296كجم/فدان الى183 كجم/فدان ب انخفاض2،38%

الشكل 5: تمثيل بياني لإنتاج الحبوب الزيتية لموسمي 2020/2021و2019/2020

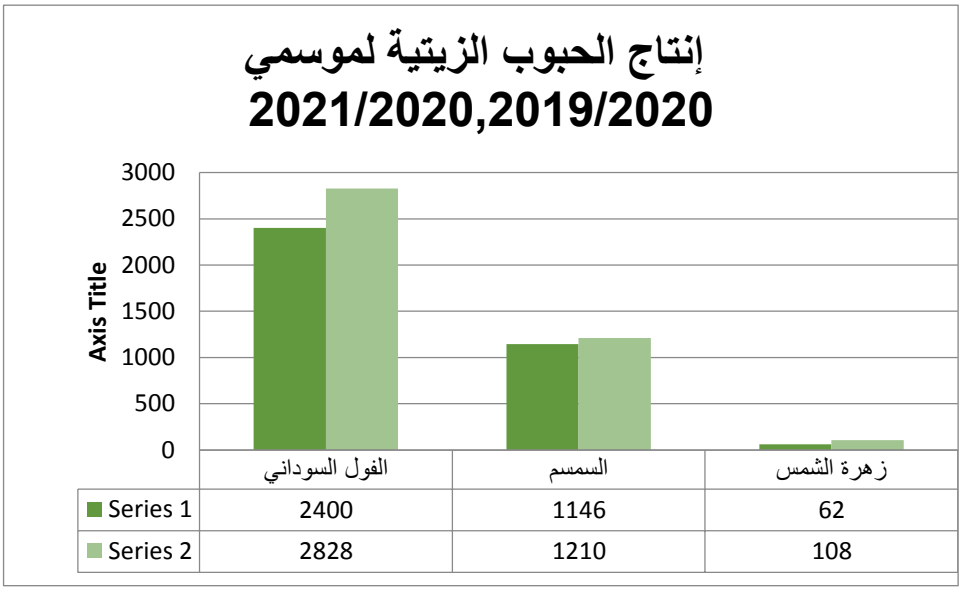

المصدر: تقرير سنوي لبنك المركزي السوداني 2022

نلاحظ من خلال تمثيل البياني أن:

- انخفضت إنتاجية الفول السوداني من 828،2 ألف طن متري في 2020/2019 الى 400،2 ألف طن متري في 2021/2020 بانخفاض 1،15%
- انخفضت إنتاجية السمسم من 210،1 ألف طن متري في 2020/2019الى 146،1 ألف طن متري في 2020/2021 بانخفاض 3،5%
- انخفض انتاج زهرة الشمس من 107 ألف طن في موسم 2019/2020 الى 62الف طن في موسم 2020/2021 بنسبة 1.42 %

الشكل 6: تمثيل بياني لإهم المحاصيل النقدية في السودان:

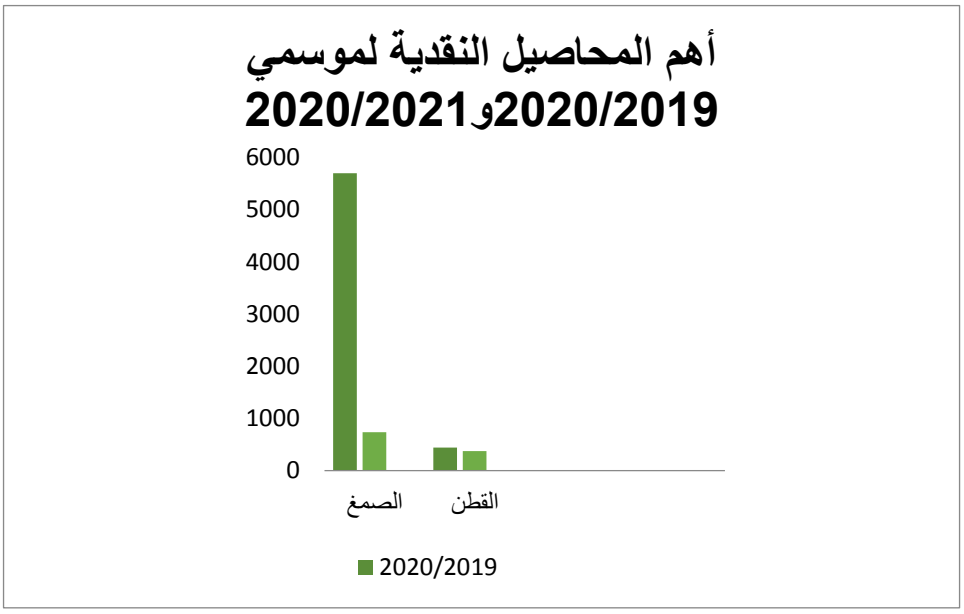

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات تقرير البنك المركزي السوداني.

نلاحظ من خلال تمثيل البياني ان:

- إرتفع انتاج الصمغ العربي من 04،57الف طن في عام 2020 ال ى3،73 ألف طن في عام 2021 بزيادة قدرها 5،35 %
- ونلاحظ أيضا إنخفاض انتاج القطن من 441الف طن في موسم 2020/2019 ال 374 ألف طن في موسم 2020/2021 بانخفاض قدره 2،15%

2/-إنتاج الحيواني في السوداني

الشكل 7: تطور الإنتاج الحيواني ومنتجاته في السودان (ألف طن)

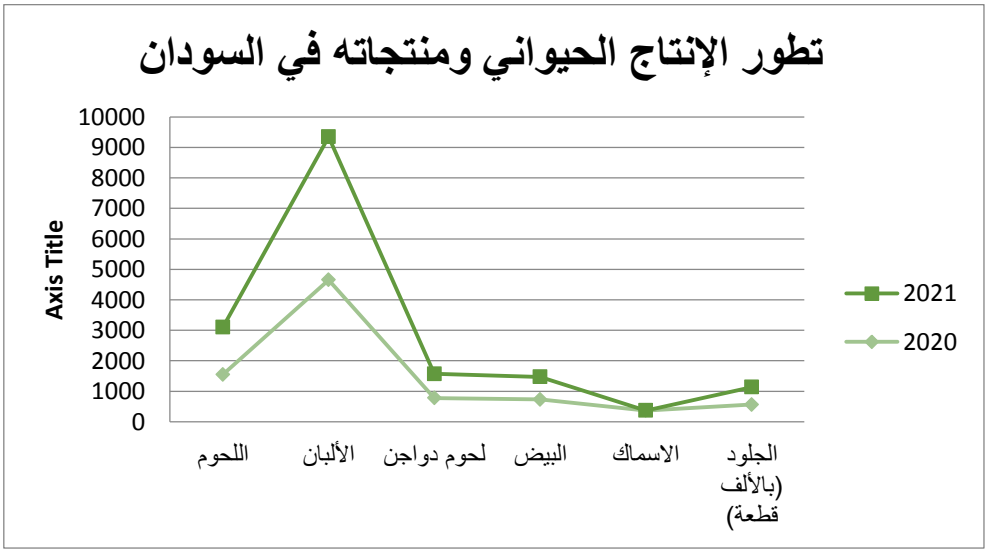

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على إحصائيات تقرير سنوي لبنك المركزي السوداني لسنة 2022.

يتضح من الشكل البياني أعلاه:

شهد معظم المنتجات الحيوانية تغيرات كبيرة في الإنتاج بين عامي 2020و2021 ويمكن ملاحظة إتجاهات متباينة حسب المنتجات

- شهدت إنتاجية اللحوم (البقر، الضأن، الماعز) انخفاضًا كبيرًا بين عامي 2020 و2021، حيث انخفضت من حوالي 000.4 طن الى اقل من 000.1 طن.
- انخفض انتاج الدواجن ايضا، ولكن بشكل اقل حيث انخفض من قرابة 000.3 طن الى حوالي500.1 طن.
- انخفض انتاج البيض بشكل طفيف، حيث ظل عند مستوى مرتفع جول 000.4 طن.
- أخيرًا شهد إنتاج الجلود انخفاضًا حادًا، حيث انخفض من قرابة 000.9 طن الى اقل من000.1 طن

تعكس هذه تطورات المتباينة على الأرجح تغييرات هيكلية في قطاع الثروة الحيوانية في السودان، مع بعض اتجاهات نحو الانخفاض في بعض الإنتاجات وزيادتها في أخرى، ويتطلب تحليل أكثر تعمقًا لفهم أسباب ذلك وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: تمويل الزراعة في السودان: تحديات ونتائج التجربة الصيغ الإسلامية

أولا: الصعوبات والمشاكل التي تواجه التمويل القطاع الزراعي في السودان

يعد تمويل القطاع الزراعي في السودان من الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الغقتصادية والأمن الغذائي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق فاعليته:

- غرتفاع حجم المخاطر المصاحبة للتمويل الزراعي في جميع مراحله منذ بداية العملية الإنتاجية حتى نهاية العملية الانتاجية.
- غرتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك مثل إنخفاض سعر الصرف، معدل التضخم، او نقص الأمطار، الآفات الزراعية، وضعف الإنتاجية.
- إرتفاع نسبة التعثر والإعسار مما أدى إلى فقدان الرغبة في منح التمويل.
- قلة الخبرة لدى بعض المزارعين حديثي العهد بالعمل الزراعي.[1]

[1] العربي مصطفى، طروبي نذير، دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجا، البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر ،2019، ص 297_ 298

- وجود نسبة كبيرة من المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل بسبب عدم وجود ضمانات كافية لديهم، حيث أن معظمهم من صغار المزارعين ويملكون حيازات غير مسجلة رسميا.
- استغلال البعض للتمويل في غير الأغراض التي منح من أجلها، بسبب غياب الرقابة والمتابعة.
- تركز التمويل الزراعي في مناطق الريفية البعيدة مما يتطلب تكاليف إضافية لإنشاء الفروع والمكاتب والمواصلات والاتصالات.
- ضعف البنية التحتية للقطاع الزراعي مما يؤثر سلبًا على الإنتاج ويؤدي الى حالات الإعسار لدى المزارعين.
- يواجه تمويل الزراعة تعددًا في عمليات التسوية والمعالجة، مثل تصحيح العيوب، والإقالة في البيوع، وإعادة التسعير في بعض الحالات، الى جانب تدخلات حكومية متكررة لجدولة الديون وإعادة تمويلها، مما يخلق بيئة غير مستقرة.
- توجد تحديات في تطبيق بعض الصيغ التمويل الإسلامي لاسيما صيغة المرابحة، إذا تشكل نسبة تمويلها الى 45% من إجمالي التمويل، وهي نسبة مرتفعة تتعارض مع السياسة النقدية للبنك المركزي السوداني، التي حددت سقفًا لصيغة المرابحة بنبسه 30 %ومع ذلك، تفضل المصارف هذه الصيغة بسبب انخفاض تكاليف المتابعة والإدارة المرتبطة بها. [1]

ثانيا: نتائج تجربة السودان في تطبيق التمويل الإسلامي الزراعي

شهد السودان تجربة مميزة في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي، وقد أسفرت هذه التجربة عن نتائج مختلفة منها:

- تعتبر السودان من أوائل الدول التي طبقت تجربة التمويل الإسلامي، رغم التحديات المرتبطة بنقص الخبرة.
- تمتلك البنوك السودانية القدرة على جمع المدخرات ضخمة وتوفر موارد مالية كافية، إلا أن التحول للنظام المصرفي الإسلامي يتطلب سياسات تنموية مدروسة.
- التحول الى التمويل الإسلامي دون توفير بيئة مناسبة وصياغة سياسات تنموية قد يحد من فعالية التجربة. [2]

[1] العربي مصطفى ،طروبي نذير ، مرجع سابق ذكره ، ص : 298
[2] زكرياء عناب ، مرجع سابق ذكره ، ص: 74

- على الرغم من الصعوبات، إستطعت البنوك تحقيق نجاحات ملموسة في تمويل القطاع الزراعي وتنميته.
- أظهرت التجربة أن الصيغ الاسلامية تمثل بديلاً شرعياً مناسباً للنظام التقليدي في التمويل الزراعي.
- ساعدت البنوك الاسلامية المزارعين على تجنب المعاملات الربوية.

ساهمت الصيغ الإسلامية في إحداث تطور كبير في القطاع الزراعي السوداني، وحققت نتائج غير مسبوقا:

- أحدث التمويل الزراعي الإسلامي تغييرًا إيجابيا في سلوك المزارعين، حيث دفعهم للإقبال على النشاط الزراعي وتحقيق أرباح منه،
- أظهرت التجربة السودانية أن التمويل الزراعي يمكن أن يكون مربحًا وفعالًا إذا حصل على الاهتمام والتمويل اللازم، خاصة إذا تم الالتزام بالشريعة الاسلامية.
- ساهم التمويل الزراعي الاسلامي في توفير أسواق محلية وعالمية للمنتجات الزراعية، مما جعل الإنتاج الزراعي أكثر ربحًا.
- ساعد التمويل الإسلامي في معالجة العديد مشاكل المزارعين، خصوصًا فيما يتعلق بالحصول على التمويل ومدخلات الإنتاج اللازمة.[1]

يمكن اعتبار التجربة السودانية في تطبيق التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي تجربة ناجحة، حيث أثبتت قدرتها على تجاوز العديد من التحديات وتحقيق نتائج إيجابية، وهذا يتجسد في التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية السودانية.

المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي اليمني في تمويل الزراعة بصيغة السلم (تجربة بنك سبأ)

يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد اليمني ومصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائي ومصدر دخل لعدد كبير من السكان، إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، برزت مبادرات التمويل الإسلامي كأداة بديلة لدعم الزراعة وتحقيق التنمية، من خلال صيغ تمويلية تتماشى مع مبادئ أحكام الإسلامية، وعلى رأسها صيغة السلم التي تبناها بنك سبأ الإسلامي. وتكتسب التجربة اليمنية أهميتها من خصوصية السياق المحلي، وتنوع التحديات التي تواجهها، مما يوفر فرصة لدراسة مدى فاعلية التمويل الإسلامي في تلبية إحتياجات المزارعين وتعزيز الإنتاج الزراعي في بيئة تتسم بالتقلبات والمخاطر.

[1] عناب زكرياء ، مرجع سابق ذكره ، ص : 74

المطلب الأول: نشأة وتطور أنشطة التمويل الإسلامي في بنك سبأ

في شهر أكتوبر من عام 1997، أنشأ بنك سبأ الإسلامي محفظة استثمارية بقيمة إجمالية قدرها 51 مليون ريال يمني، وذلك بهدف تمويل مشاريع القطاع الزراعي. تم تنفيذ هذه المبادرة من خلال مشاركة البنك بنسبة 50 % والمستثمر بنسبة 50 % في هذه المحفظة الاستثمارية. وقد تمثلت عملية التنفيذ في شراء كميات[1]

من محصول القطن لموسم الإنتاج 1998/1997 في محفظة أبين، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجمعية الزراعية الموجودة في مديرية مودية. في هذا الصدد، قام البنك بتوقيع عقدي سلم مع الجمعية الزراعية بقيمة إجمالية بلغت 8 ملايين ريال يمني، في حين تم شراء الجزء المتبقي من المحفظة والبالغ 43 مليون ريال بشكل مباشر من المزارعين. وقد أسفرت هذه العملية عن تحقيق عائد ربحي بنسبة 6،11 %في شهر سبتمبر من عام 1998، وذلك بعد إجراء عمليات الحصاد والفرز والبيع المحلي للمنتج.

المطلب الثاني: دور وأهمية الزراعة في اليمن

تلعب الزراعة دورًا محوريًا في اقتصاد اليمن منذ قرون، فالبيئة الطبيعية المواتية بتضاريسها الخصبة والمياه الوفيرة، مكنت اليمنيين من تطوير ممارسات زراعية متقدمة كالسدود والقنوات والمدرجات. طما ساهمت الموارد البشرية الوفيرة في ازدهار هذا القطاع، ومع ذلك بدأ القطاع الزراعي باتخاذ منحنى تنازلي منذ السبعينات. فبعدما كان يوفر الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد، أصبح يساهم بنسبة 13% فقط في الناتج المحلي الإجمالي. والأزمات الراهنة فاقمت الوضع، إذ عرقلت الأنشطة الزراعية وأدت إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية، وتسعى الحكومة اليمنية جاهدة لإنعاش هذا القطاع الحيوي، عبر توفير المساعدات المالية والفنية للمزارعين، وتشجيع الاستثمارات وتطوير التدريب المهني. وتهدف هذه الجهود إلى استعادة الدور المركزي للزراعة في الاقتصاد الوطني لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. [2]

[1] [1] لطفي محمد السرحي، ور البنوك الاسلامية في تمويل الزراعة (دراسة واقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن آفاق وتطويره)، مجلة الاندلس العلوم والتقنية، 2023، ص255

[2] لطفي محمد السرحي، مرجع سابق ذكره، ص256

الشكل 8: توزيع مساحات الزراعية في اليمن وانعكاساتها على الأمن الغذائي

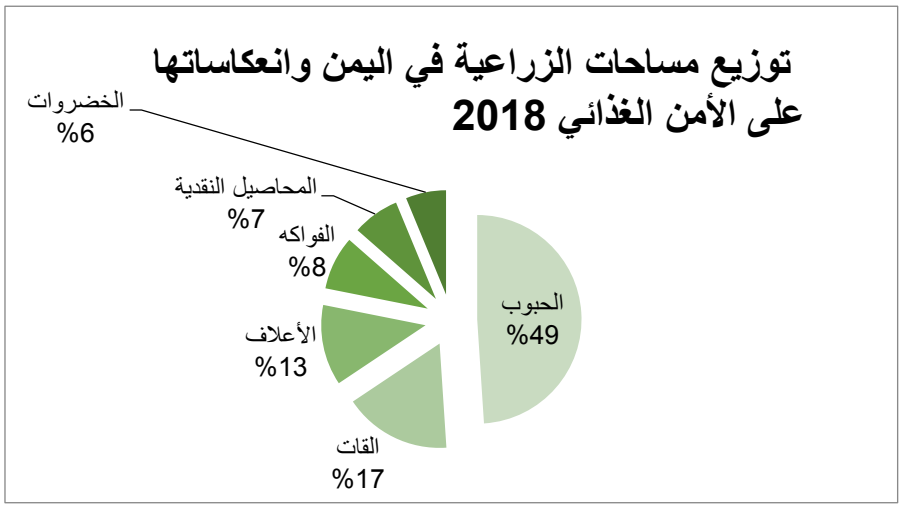

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعطيات مجلة الجزيرة

من خلال الرسم البياني، نلاحظ أن أكبر نسبة من المساحات الزراعية في اليمن تستخدم لزراعة الحبوب بنسبة 49%، وهذا شيء إيجابي لأنه يدل على اهتمام نسبي بالمحاصيل الأساسية التي تساهم في الأمن الغذائي. لكن اللافت هو أن القات يحتل المرتبة الثانية بنسبة 17%، رغم أنه ليس محصولا غذائيا. بل يستنزف الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة دون أن يساهم في تحقيق الامن الغذائي أو التنمية اقتصادية. في المقابل فإن نسبة المساحات المزروعة بالخضروات 6 % والفواكه 8% تبقى منخفضة رغم أهميتها في التنوع الغذائي وتحسين دخل المزروعين نحو تقليص زراعة القات وزيادة دعم المحاصيل الغذائية يمثل خطوة ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في اليمن

- **المخاطر المرتبطة بالمزارع:** مثل الاستخدام غير السليم للتمويل والمماطلة في السداد.
- **ضعف الوعي بالصيرفة الإسلامية:** مما يؤثر على فهم المزارعين لفرص التمويل المتاحة.
- **الاعتماد على زراعة القات:** مما يقلل الحاجة للتمويل الزراعي ويؤثر على استدامة الزراعة.
- **صعوبة المتابعة في المناطق النائية:** مما يزيد من مخاطر عدم سداد التمويل.
- **تقلب أسعار المحاصيل:** مما يؤثر على الربحية ويزيد من المخاطر.
- **ضعف الخبرة في تسويق المحاصيل:** مما يعيق قدرة المصارف على استرداد مستحقاته.
- **تفتت الحيازة الزراعية:** مما يقلل من قدرة المزارعين على الاستفادة لشراء الآلات الزراعية. [1]

[1] لطف محمد السرحي، سابق ذكره، ص 270

المبحث الثالث: تجربة البنك الإسلامي الأردني في تمويل الزراعة بالصيغة الإجارة لتحقيق الأمن الغذائي

شهدت تجربة الأردن في التمويل الإسلامي الزراعي توجها نحو اعتماد صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، كأداة تمويلية فعالة تتناسب مع احتياجات المزارعين وإمكانياتهم. وتقوم هذه الصيغة على تأجير المعدات أو وسائل الإنتاج الزراعي للمزارعين مع الوعد بتمليكها لهم في نهاية فترة العقد بعد سداد الأقساط، وهو ما يُتيح لهم الاستفادة الفعلية من الأصول دون الحاجة إلى توفير رأس مال كبير في بداية. وتُعد هذه الصيغة من أبرز النماذج التي تم تطبيقها في الأردن لتمكين صغار المزارعين من الوصول إلى وسائل الإنتاج لدعم الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تجربة تطبيق صيغة الاجارة المنتهية بتمليك في البنوك الإسلامية في الأردن

نشأة البنك الاسلامي الاردني

تأسس البنك في عمان كشركة مساهمة عامة محدودة، وسجل رسميا في 28 نوفمبر 1978 تحت رقم 124، وفقا لقانون الشركات المعمول به آنذاك، واستنادا الى احكام القانون المؤقت لاحقا رقم 13 لسنة 1978.وقد استبدل هذا القانون لاحقا بالقانون رقم 28 لسنة 2000، الذي خصص فصلًا للبنوك الاسلامية، وتم تعديله في 1ماي 2019، ويبرز التقرير التزام البنك بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وتكييف نشاطاته المصرفية ضمن الإطار القانوني المنظم للصيرفة الاسلامية في الأردن.[1]

ثانيا:

الشكل 9: نسب توزيعات التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2023

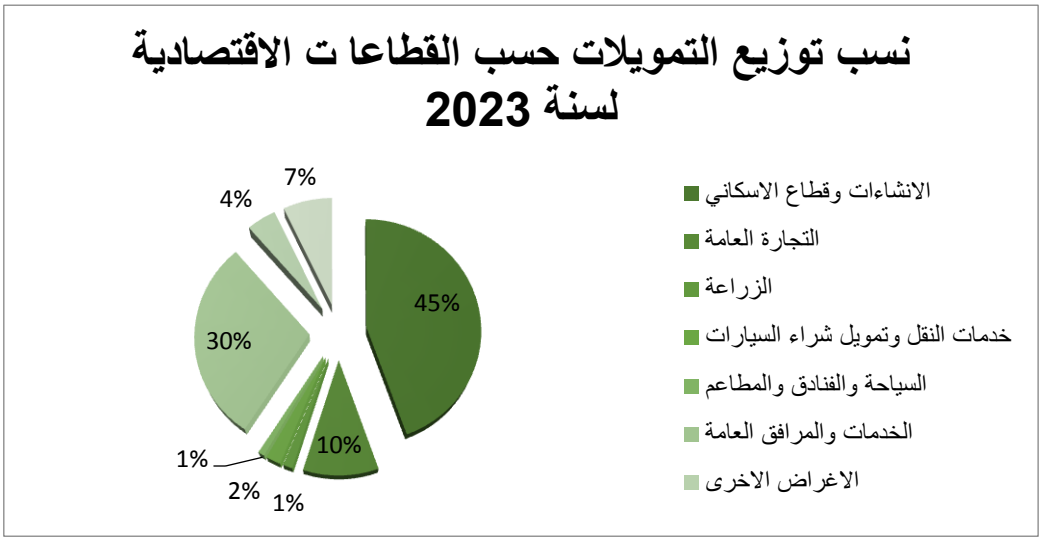

المصدر: تقرير سنوي لبك الاسلامي الاردني لسنة 2023 ص33

[1] تقرير البنك الإسلامي الاردني 2023

يُظهر الشكل البياني هيمنة قطاع الإنشاءات والإسكان على تمويلات الإسلامية في الأردن لعام 2023بنسبة 45%، يليه قطاع التجارة ب 30%، بينما يحصل القطاع الزراعي على 10 %فقط، ويعكس هذا التوزيع تركيز المصارف الإسلامية على دعم القطاعات ذات العوائد السريعة، في حين يبقى دعم الزراعة محدودًا رغم أهميته للأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مما يستدعي تعزيز آليات تمويل أكثر ملائمة لهذا القطاع.

المطلب الثاني: تطبيق البنك الإسلامي الأردني لصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي

تعد صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لأراضي الزراعية إحدى الوسائل التمويلية التي يعتمدها البنك الإسلامي الأردني لدعم القطاع الزراعي. وتقوم هذه الصيغة على مبدأ قيام البنك بإمتلاك أصل معين مثل الأرض الزراعية، ثم تأجيره للعميل لمدة محددة (تتراوح عادة بين 7الى 25عاما) وفقا لشروط المؤجر، سواء عن طريق الهبة او البيع بثمن رمزي، بحسب ينص عليه العقد.

يشترط البنك الإسلامي الأردني لتطبيق هذه الصيغة على الاراضي الزراعية عددا من الضوابط، من أبرزها:

- أن يكون العميل (المستأجر)منفعة مشروعة وواضحة من إستئجار الارض، كأن تكون مخصصة للزراعة أو لإقامة مشروع إنتاجي، مع ضرورة الإلتزام بجميع التعليمات والضوابط الصادرة عن الجهات الرسمية المعنية.
- دفع دفعة مقدمة لا تقل عن 20%من قيمة الارض، بشرط ألاَّ يقل الثمن النقدي عن القيمة التقديرية العقارية، وفي حال إنخفض التقدير العقاري، يجب رفع النسبة الدفعة المقدمة لتتوافق مع القيمة الفعلية.
- أن تكون الأرض المراد تمويلها من نوع «تنظيم ملك"، ولا يسمح بتمويل الأراضي المصنفة "ميري" أو تلك الممنوحة بسندات تخصيص أو الحصص.
- يتم اشراك المتعاملين في الصندوق التأمين التبادلي وفقا للشروط المحددة للاشتراك في الصندوق.
- يستثنى التأمين على قطعة الأرض محل العملية التمويلية إلتزاما بالضوابط الشرعية.
- يؤخذ توقيع المتعامل على نموذج "سند تعهد خاص بالإجارة التمويلية «لضمان الإلتزام بالأحكام المتفق عليها[1]

[1] اشراق بن موفق، مبارك لسلوس، مساهمة الإجارة بالتمليك في تمول القطاع الزراعي تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام_الجزائر خلال الفترة 2020/2015، مجلة الدراسات التجارية واقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة (2) الجزائر 2022، ص581

المطلب الثالث: إجراءات تمويل الاراضي الزراعية بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني

عند تقدم العميل بطلب تمويل لشراء أرض زراعية بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك من البنك الإسلامي الأردني، وبعد إستكمال المستندات المطلوبة؛ يتبع البنك الإجراءات التالية:

- تقييم قدرة المالية للعميل: يحتسب البنك الدخل الصافي للعميل، ويراعي أن لا يتجاوز القسط الشهري نصف هذا الدخل.
- يشترط فتح حساب لدى البنك لتحويل الدفعة المقدمة وتسديد الأقساط، او تقديم شيكات مغطاة، وفي هذه الحالة يطلب كفيل. إذا كانت دفعة المقدمة منخفضة او إذا لم يكن دخل العميل من جهة رسمية معتمدة.
- يجري البنك إستعلام عبر نظام "كريف" للتحقق من وجود تمويلات سابقة لدى العميل في بنوك أو مؤسسات أخرى.
- يسجل العميل في صندوق التأمين التبادلي لضمان سداد الرصيد المتبقي في حال الوفاة؛ يرسل البنك مقيما لتقدير قيمة القرض؛ يطلب من العميل إيداع الدفعة في حسابه؛ تحول قيمة التمويل إلى البائع.
- توقيع عقود التأجير التمويلي من قبل البنك، البائع، والعميل، إضافة إلى الكفلاء أن وجدوا.
- إستكمال الإجراءات الرسمية من خلال حجز الطوابع، وتوزع نسخ العقود على الجهات المختصة، بما في ذلك نسخة مخصصة للتأمين ضد الحريق.
- بعد توثيق العقد وتوقيع يرسل البنك الأوراق إلى دائرة الاراضي لتسجيل العقار، وبعدها يعود البنك من دائرة معه عقد وتفاصيل الملكية، ويعيد العميل التعهد الأصلي لبنك.
- أخيرا، ينتظر العميل صدور الشيك لتسليمه للبائع، وعند إنتهاء مدة العقد وسداد جميع الأقساط، يتم نقل ملكية الأرض عن طريق هبة.

نستنتج أن تمويل الأراضي الزراعية بصيغ الإجارة المنتهية بالتمليك يعتبر خيار مناسب وفعال، لأنه يحقق توازن واضح بين مصلحة البنك وراحة العميل، ويتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويساهم بشكل منظم و أمن في دعم تطوير قطاع الزراعي .[1]

[1] نفس المرجع سابق ذكره اشراق بن موفق، مبارك لسلوس، ص586

الخلاصة

يكشف هذا الفصل أن التمويل الإسلامي ليس مجرد بديل للنظام المصرفي التقليدي، بل يُعتبر أداة فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تواجه تحديات في توفير التمويل اللازم للمزارعين. من خلال تحليل تجربة السودان، يتضح أن التمويل الإسلامي أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي الغذائي، رغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والسياسات التنظيمية. وفي اليمن، أثبتت صيغة السلم فعاليتها في تمويل الفلاحيين، وساعدت في تحسين قدرتهم على زراعة محاصيل رئيسية، رغم بعض العوائق مثل ضعف الوعي بالصيرفة الاسلامية، أما في الأردن، فقد ساهمت صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى الأصول الإنتاجية، مما عزز الإنتاج الزراعي وحسن مستوى الأمن الغذائي في البلاد.

ويؤكد الفصل أن نجاح التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تكييف الأدوات التمويلية وفق الإحتياجات الإقتصادية لكل دولة، وتطوير السياسات التنظيمية لضمان فاعلية هذه الأدوات، بما يعزز التكامل بين السياسات الزراعية والمالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

دور التمويل الإسلامي وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر.

تمهيد:

يمثل التمويل أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية إحتياجاتها الغذائية ، كما هو الحال في الجزائر .ومع محدودية أدوات التمويل التقليدي وإرتفاع معدلات المخاطر في النشاط الزراعي ، يبرز التمويل الإسلامي كخيار بديل يتماشى مع خصوصيات هذا القطاع ، بفضل صِيغه التشاركية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من تنامي الإهتمام بالصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أن مساهمتها في دعم القطاع الزراعي لا تزال محدودة ، وهو ما يفرض ضرورة تحليل واقعها وإستكشاف السبل الكفيلة لتعزيز دورها وتحقيق الأمن الغذائي.

وبناءًعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، وهي كالآتي:

- المبحث الأول : واقع التمويل الإسلامي في الجزائر؛
- المبحث الثاني : واقع الأمن الغذائي في الجزائر ؛
- المبحث الثالث : دور التمويل الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

يُعتبر التمويل الإسلامي أحد المسارات البديلة التي تسعى الجزائر إلى تطويرها ضمن إطار إصلاح القطاع المالي وتنويع أدوات التمويل.وبالرغم من توفر إمكانيات واعدة لنجاح هذا النموذج،إلا أن الواقع يكشف عن جملة من التحديات التنظيمية والعملية التي تعيق انتشاره. يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر،من خلال الوقوف على الإمكانيات المتاحة،أبرز التحديات التي تواجهه،إضافة إلى الفرص الممكنة لتعزيز دوره في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول:نشأة وتطور التمويل الإسلامي في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إنفتاحًا تدريجيًا على تجربة التمويل الإسلامي ، من خلال إنشاء مؤسسات مالية تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع مبادئ وأحكام الإسلامية ،مثل مصرف السلام وبنك البركة . ويأتي هذا التوجه إستجابة للطلب المتزايد من قبل المتعاملين الإقتصاديين والمواطنين الراغبين في بدائل تمويلية إسلامية وخالية من فوائد. ويُعد مصرف السلام مثالاً بارزًا في هذا المجال ، حيث يعتمد إستراتيجية تواكب متطلبات التنمية الإقتصادية الوطنية، ويخضع في معاملاته لرقابة هيئة شرعية متخصصة في الفقه والمعاملات المالية الإسلامية . ورغم أن قانون النقد والقرض رقم 90_10 لا يفصل بوضوح خصوصيات التمويل الإسلامي، إلا أن السلطات التنظيمية سعت إلى وضع إطار قانوني من خلال النظام رقم 02_20 لسنة 2020،الذي حدد أنواع منتجات التمويل الإسلامي المسموح بها ،مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة كما نظم كيفية فتح نوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية ،ومع ذلك لا تزال مؤسسات التمويل الإسلامي تخضع لنفس آليات الرقابة المطبقة على البنوك التقليدية ،مايحد من فعاليتها ويبرز الحاجة إلى تكييف قانوني ورقابي يعترف بخصوصية هذا القطاع ويواكب متطلباته . [1]

المطلب الثاني: واقع مؤسسات التمويل الإسلامي ونشاطها

1 .نظرة عامة على القطاع المصرفي الجزائري

يُعدّ الجهاز المصرفي من ركائز الأساسية في تمويل الإقتصاد الوطني ، ويتكون من شبكة متنوعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط تحت إشراف بنك الجزائر. وقد شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة توسعًا تدريجيًا سواء من حيث عدد المؤسسات أو تنوعها .

[1] بونزور الزهرة ،"تجربة التمويل الإسلامي في النهوض بالتنمية في الجزائر ،مذكرة ماستر في الإقتصاد النقدي والبنكي ، جامعة 20 أوت 1955 _سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية ،2023 /2022 ، ص : 35

وبهدف فهم هيكل النظام المصرفي الجزائري، يمكن الإعتماد على البيانات التي تبرز تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى2023

الجدول 01:المصارف والمؤسسات المالية الناشطة

	2019	2020	2021	2022	2023
أ)المصارف	20	20	19	20	20
البنوك العمومية	6	6	6	7	7
البنوك الخاصة	14	14	13	13	13
ب)المؤسسات المالية	8	8	8	8	8
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
المجموع	28	28	27	28	28

المصدر :تقرير بنك الجزائر ،2023، صفحة 46

يظهر جدول تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية من 2019 إلى 2023.

- إجمالي عدد الكيانات (البنوك والمؤسسات المالية) ظل مستقرًا حول 28 بين 2019 و 2023.
- عدد البنوك العمومية انتقل من 20 في 2019 إلى 20 في 2023.
- ظل عدد البنوك الخاصة عند 7 خلال هذه الفترة.
- ظل عدد المؤسسات المالية العمومية عند 6 من 2019 إلى 2023.
- ظل عدد المؤسسات المالية الخاصة عند 2 على مدى الفترة كلها.

بإختصار، يعرض هذا الجدول تطور القطاع المصرفي والمالي الجزائري خلال السنوات الخمس الماضية، مُظهرًا استقرارًا نسبيًا في هيكل السوق.

2.تطور حجم التمويل الممنوح للمشاريع الإقتصادية خلال الفترة 2017_2022.

خلال الفترة من 2017 إلى 2022، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم التمويل الممنوح للقطاعات الإقتصادية، مع وجود تفاوت في توزيع القروض بين المصارف العمومية والخاصة،بالإضافة إلى التمويل الإسلامي.

ومن خلال هذا الجدول نستعرض تطور حجم التمويل الممنوح للمشاريع الإقتصدية خلال الفترة 2017_2022:

الجدول 02: يمثل تطور حجم التمويل الممنوح للمشاريع الإقتصادية خلال الفترة 2017_2022

مليار دينار

قروض المصارف/القطاعات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض لموجهة للقطاع العمومي	4311.8	4944.2	5636.6	5793.3	4144.2	4350,7
القروض الموجهة للقطع الخاص	4566.1	5029.9	5219.1	5386.9	5647.9	5761,6
مجموع القروض	8877.9	9974.0	10855,6	11180.2	9792.1	10112.3
حصة المصارف العمومية	%86.78	%86.59	87.93%	%88.30	%85,46	%85,58
حصة المصارف الخاصة	13.22%	13.41%	12.07%	11.70%	14,54%	14,42%

المصدر: صونية بن حميدة ،فتيحة بنابي ، "واقع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017_2022) دراسة حالة – المصارف ،مجلة آفاق علوم والإدارة والإقتصاد ،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024 ،ص :335

تشير البيانات إلى أن القروض الموجهة للقطاع العام بلغت ذروتها عام 2020، حيث وصلت إلى 5793.3 مليار دينار ،ثم إنخفضت إلى 4350,7مليار دينار في عام 2022.ومن ناحية أخرى،سجلت القروض الممنوحة للقطاع الخاص زيادة ملحوظة عام2021، حيث بلغت 5761.6 مليار دينار، قبل أن تستقر عند 5219.1مليار دينار في عام 2022.

فيما يتعلق بتوزيع التمويل بين المصارف، حافظت المصارف العمومية على النسبة الأكبر ، حيث بلغت 85.53 %في عام 2021 ،مقارنة ب14.47% للمصارف الخاصة،مع تذبذب طفيف في النسب خلال الفترة المدروسة. كما توضح البايانات أن القروض قصيرة الأجل شهدت نمواً مستمراً،مما يعكس توجه المصارف نحو التمويل المشاريع قصيرة ومتوسطة الأجل.[1]

3.واقع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري

بدأت الجزائر تهتم بالتمويل الإسلامي بشكل أكبر خاصة بعد إصدار القانون رقم 02_03 سنة 2002، والذي يسمح بممارسة الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية . ومن ذلك الوقت بدأت بعض البنوك تقدم خدمات بنكية متوافقة مع مبادئ الإسلامية.

في هذا الجزء سنعرض أرقام حول ودائع التمويل الإسلامي ونبين مدى مساهمتها في تمويل الإقتصاد الوطني.

الجدول 03:تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي (2020_2022). مليار دينار

نسبة النمو(%)	حجم الودائع(مليار دينار)	السنة
_	340.0	2020
30.0%	442.1	2021
23,6%	546.7	2022

المصدر: صونية بن حميدة ،فتيحة بنابي ، "واقع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017_2022) دراسة حالة – المصارف " ،مجلة آفاق علوم والإدارة والإقتصاد ،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024 ،ص :335

من خلال الجدول نلاحظ أن الودائع التمويل الإسلامي في الجزائر تشهد ارتفاعًا مستمرًا، حيث ارتفعت من 340مليار دينار سنة 2020 إلى حوالي 547مليار دينار سنة 2022،وهو مايعكس زيادة اهتمام الزبائن بالخدمات الإسلامية.

من أجل التعرف على مدى تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، من المهم التطرق إلى المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة من طرف المصارف،وتشمل هذه المنتجات صيغ تمويل متعددة تتوافق مع أحكام الإسلامية،ويُظهر الجدول التالي أهم هذه الصيغ وقيمتها خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022.

[1] صونية بن حميدة ،فتيحة بنابي ، "واقع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017_2022) دراسة حالة – المصارف ،مجلة آفاق علوم والإدارة والإقتصاد ،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024 ،ص :335

الجدول 04:تطور المنتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة من 2021إلى 2023 .

مليار دينار

المنتجات المالية	2021	2022	2023
المرابحة	130,7	129,7	139,5
المشاركة	1,1	2,0	4,2
المضاربة	6,0	7,6	8,3
الإجارة	83,9	86,5	100,4
السلم	133,1	153,9	187,7
الاستنصناع	11,1	14,3	18,5
المجموع الكلي	365,9	393,9	458,5
حصة المصارف العمومية	%0,5	%1,6	4,7%
حصة المصارف الخاصة	99,5%	98,4%	%95,3

المصدر: تقرير البنك الجزائر ،2023،صفحة ،57

يبين الجدول أعلاه تطور المنتجات التمويل الإسلامي في الجزائر بين 2021 و2023،حيث ارتفع المجموع الكلي من 365.9 مليار دينار سنة 2021 إلى 458.5 مليار دينار في 2023مما يعكس توسعًا تدريجيًا في استخدام هذه الصيغ من قبل المتعاملين.

ومن الواضح استمرار هيمنة ثلاث صيغ الرئيسية هي : السلم ، المرابحة ،والإجارة، والتي تشكل الجزء الأكبر من التمويلات.فقد بلغت قيمة السلم 187.7 مليار دج في 2023،تليها المرابحة ب139.5مليار دج ،ثم الإجارة ب100.4 مليار دج ،وهو مايؤكد اعتماد البنوك الإسلامية على هذه الصيغ لقابليتها للتطبيق العملي واستقرارها.

أما صيغ المشاركة والمضاربة ،فرغم نموها النسبي لا تزال تمثل نسبًا ضئيلة من إجمالي التمويل ،ويُعزى ذلك إلى ما تتطلبه هذه الصيغ من تقاسم للمخاطر ومتابعة دقيقة للمشاريع .

ومن جهة أخرى، يُلاحظ تطور ملحوظ في حصة المصارف العمومية ،حيث ارتفعت من 0.5 % سنة 2021 إلى 4,7% سنة 2023،وهو مايدل على زيادة انخراط البنوك العمومية في المجال الصيرفة الإسلامية بعد فتح نوافذ إسلامية تطبيقا للتعليمات التظيمية.

رغم ذلك، ماتزال المصارف الخاصة تحتفظ بالحصة الأكبر(95,3%) ،نتيجة خبرتها السابقة وتركيزها على النشاط منذ سنوات، في ظل محدودية التجربة لدى البنوك العمومية.

المطلب الثالث :التحديات أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1 _التحديات الداخلية:

- **ضعف الهيكلة والتنظيم**: تعاني البنوك الإسلامية من غياب نموذج تنظيمي واضح ومتخصص يتماشى مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.
- **نقص الكفاءات البشرية**: يوجد نقص في الموارد البشرية المؤهلة شرعياً ومالياً، مما يعيق جودة تقديم الخدمات الإسلامية.
- **قصور في إدارة المخاطر:** تفتقر البنوك الإسلامية لآليات فعالة لتقدير ومواجهة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة التمويل الإسلامي.

2_التحديات الخارجية:

- **ضعف البيئة القانونية والرقابية:** لا يوجد إطار قانوني متكامل يدعم التمويل الإسلامي، ما يُصعّب عمل هذه البنوك.
- **غياب سوق مالية إسلامية:** يفتقر النظام المالي الجزائري لسوق رأس مال إسلامية تُكمل عمل البنوك وتدعمها.
- **ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية:** يظل الوعي الجماهيري والمصرفي بمبادئ وأدوات التمويل الإسلامي محدوداً، مما يعيق الإقبال عليه[1].

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر

يُعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في أي دولة ، ويكتسب أهمية متزايدة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة ، مثل التغيرات المناخية والإختلالات في سلاسل التوريد ،والإضطرابات الجيوسياسية في الجزائر ورغم توفر إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة،لا يزال تحقيق الأمن الغذائي يواجه عدة تحديات بنيوية وهيكلية ،لذلك يهدف هذا المبحث إلى إستعراض واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات والتحديات الراهنة.

المطلب الأول : واقع الأمن الغذائي في الجزائر

[1] خوجة عائشة ، ولبنى مريم ،" واقع تطبيق التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر وإنعكاساته على البنوك الإسلامية "، مذكرة ماجستير ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،2018، ص: 11_12

1. مؤشرات ومقومات الأمن الغذائي في الجزائر

يعرض الجدول التالي بيانات الصادارات والواردات الجزائرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث يسلط الضوء على التوزيع القطاعي للصادرات والواردات ،بما في ذلك المواد الغذائية ، المواد الأولية ، المنتجات نصف المصنعة ، والمنتجات المصنعة.

جدول05: تطور التجارة الخارجية الجزائرية (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الكمية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية الأى إجمالي الواردات	الفجوة الكلية	الفجوة الغذائية
2016	30027.6	349.1	1.16	46059.2	7603.0	16.51	-16031.6	-7253.9
2017	35191.1	328.3	0.93	47089.5	7212.1	15.31	-11898.4	-6883.8
2018	41797.3	342.9	0.82	46333.1	7385.9	15.94	-4535.8	-7043
2019	35823.5	410.6	1.15	41934.12	6925.9	16.52	-6110.62	-6515.3
2020	22483.1	477.6	2.12	34665.4	6701.1	19.33	-12182.3	-6223.5

المصدر: رزيق جويدة ، بن صغير عبد العظيم ،واقع الأمن الغذائي في الجزائر :دراسة مؤشرات والمظاهر ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9 ،العدد 2، 2020 ،ص :733

تُظهر البايانات في الجول أعلاه التغيرات الواضحة في التجارة الخارجية الجزائرية . فقد سجلت الصادرات الكلية ذروتها في عام 2018 ،بينما شهدت تراجعًا ملحوظًا في عام 2020، كما أن نسبة الصادرات الغذائية كانت منخفضة مقارنة بإجمالي الصادرات ، مما يعكس التركيبة الإقتصادية للجزائر وإعتمادها على قطاعات معينة.

وفيما يتعلق بالواردات ، فإن نسبة الواردات الغذائية كانت مرتفعة ،مما يدل على إعتماد الإقتصاد الجزائري على الاستيراد لتلبية إحتياجاته الغذائية .تعتبر هذه المعطيات مهمة لفهم التوجيهات الإقتصادية والتجارية في الجزائر ، وتساعد في إتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز الأمن الغذائي .

2 .مؤشرات الإنتاج الزراعي وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر

يعد إنتاج القمح من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي ، حيث يمثل أحد أكثر المنتجات إستهلاكًا، ويعتبر عنصرًا أساسيًا في السلة الغذائية الوطنية . وفقًا لإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2020 ، شهد إنتاج القمح في الجزائر إنخفاضًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة ، مما زاد من إعتماد البلاد على الإستيراد لتغطية الطلب المحلي.

جدول06: الإنتاج المتاح والإستهلاك للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر (2016_ 2020)

ألف طن ،مليون دولار أمريكي

السنة		2016	2017	2018	2019	2020
جملة الحبوب	الإنتاج	2942.3	3478.1	6065.9	5633.5	4393.1
	المتاح للإستهلاك	16379.2	16370.3	22788.1	22811.2	17478.2
القمح و الدقيق	الإنتاج	1937.6	2436.5	3981.2	3876.9	3106.0
	المتاح للإستهلاك	10159,9	10155,2	10968.5	11788.1	10998.7
الأرز	الإنتاج	00	00	00	00	0.3
	المتاح للإستهلاك	110.5	130.0	87.2	128.7	139.7
الشعير	الإنتاج	919.9	969.7	1957.3	1647.7	1213.1
	المتاح للإستهلاك	1821.2	1511.3	2039.3	2343.9	2090.0
جملة الباقوليات	الإنتاج	88,5	107.2	146.3	1647.7	115
	المتاح للإستهلاك	285.8	212.3	405.5	370.8	306.5
جملة الزيوت والشحوم	الإنتاج	_	99.4	101.4	115.8	249.9
	المتاح للإستهلاك	1147.2	977.8	978.2	1038.0	1252.1
	الإنتاج	4802.4	4942.7	4779.8	5006.1	4552.0

جملة الفاكهة	المتاح للإستهلاك	5067.1	4978.3	4740.8	4885.3	4736.5
السكر	الإنتاج	00	00	00	00	00
	المتاح للإستهلاك	1357,8	1692,0	642.4	1156.0	1318.5

المصدر : رزيق جويدة ، بن صغير عبد العظيم ،واقع الأمن الغذائي في الجزائر :دراسة مؤشرات والمظاهر ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9 ،العدد 2، 2020 ،ص :734

يوفر الجدول بيانات حول الإنتاج والكمية المتاحة للإستهلاك لبعض المنتجات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2016_2020 ،فيمايلي أهم النقاط:

- إنتاج الحبوب (القمح والدقيق): إنخفض بين 2016_ 2019 ، ولكن الكمية المتاحة للإستهلاك ظلت ثابتة ،مما يشير إلى زيادة الواردات.
- إنتاج الأرز :محدود جدًا، و الجزائر والجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الأرز.
- الجزائر لا تنتج السكر على الإطلاق وتعتمد بشكل كامل على واردات.
- إنتاج الفواكه والخضروات نسبيًا ثابث وقريب من الكمية المتاحة للإستهلاك ،مما يشير إلى تحقيق شبه الإكتفاء الذاتي.

بشكل عام ،توجه الجزائر تحديات في الأمن الغذائي وتعتمد على الواردات لتأمين المنتجات الأساسية كالحبوب والسكر.

3.تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2016_2020)

شهد الإنتاج الغذائي الحيواني في الجزائر تطورًا واضحًا خلال الفترة 2016_2020 ،حيث إرتفع أنتاج الحليب واللحوم والأسماك تدريجيًا ،مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني . يمكن ملاحظة هذه الإتجاهات في الجدول التالي:

جدول 07:الإنتاج الغذائي الحيواني الرئيسي في الجزائر (2016_ 2020)

(ألف طن,مليون دولار أمريكي)

السنة	لحوم حمراء		لحوم بيضاء		الأسماك		البيض		الألبان ومنتجاتها	
	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الإنتاج	المتاح للإستهلاك
2016	536.6	604.4	302.8	301.8	102.1	132.6	167.3	99.8	3719.0	4616,5
2017	543.9	595.0	529.8	528.3	108.3	123.3	394.2	394.3	3521.2	3924.9
2018	529.0	561.1	482.0	481.6	120.4	138,2	314.0	316.7	3280.0	3913.1
2019	504,2	539.6	264.1	263.4	104.9	116,2	341.6	341.7	3189.2	4278,9
2020	505.9	539.6	292.6	292.2	86.9	96,6	308.5	309	3354.7	4625.4

المصدر: رزيق جويدة ، بن صغير عبد العظيم ،واقع الأمن الغذائي في الجزائر :دراسة مؤشرات والمظاهر ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9 ،العدد 2، 2020 ،ص :735

أبرز الملاحظات :

- نمو المستدام : يُلاحظ أن الإنتاج الحيواني في الجزائر شهد زيارة ثابتة خلال هذه الفترة ، مما يعكس تطورًا في سياسات دعم الإنتاج المحلي .
- دور القطاع الحيواني :إنتاج الحليب واللحوم والأسماك يشكل جزءًا أساسيا في الأمن الغذائي ،مما يستدعي تعزيز الإستثمارات في هذا المجال .
- التوجه المستقبلي : يمكن تطوير الإنتاج الحيواني عبر إستراتيجيات متكاملة تشمل الدعم الحكومي والإبتكار في تكنولوجيا الزراعة والإنتاج .

المطلب الثاني: الأسباب البنيوية لضعف الأمن الغذائي في الجزائر

يُعتبر الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الحالي ،كونه مرتبطاً بمدى قدرة الدولة على أستغلال مواردها الطبيعية بشكل فعال لتحقيق الإكتفاء الذاتي ،خاصة في القطاع الزراعي هذا التحدي يتأثر بعدة عوامل ،مثل التغيرات المناخية ،الجفاف المتكرر ،تزايد عدد السكان ، إلى جانب إنخفاض الإنتاجية الزراعية .و يمكن تلخيص أهم العقبات فيما يلي :

1. **العوامل الطبيعية:**

تعاني الجزائر من ظروف مناخية صعبة ، أهمها قلة الأمطار وإرتفاع درجات الحرارة ، مما يؤدي إلى فترات جفاف متكررة تؤثر سلباً على الإنتاج الفلاحي لمواجهة هذه الظروف ، عملت الدولة على إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر ، من بينها مشروع لإنشاء 19 محطة تحلية بحلول سنة 2024.

2. **تدهور الأراضي والتصحر:**

تتعرض الأراضي الزراعية في الجزائر للتدهور بسبب عوامل مثل التعرية والتملح وسوء استخدام الموارد.وقد أدى ذلك إلى تراجع المساحات المزروعة ، حيث إنخفضت من حوالي 1,88 مليون هكتار سنة 2001 إلى 856 ألف هكتار سنة 2019 ، رغم الجهود التي بُذلت من خلال برامج الإصلاح الفلاحي.

3. **تأثيرات خارجية :**

تأثر الأمن الغذائي في الجزائر أيضًا بالأزمات العالمية ،خاصة جائحة كورونا والتغيرات المناخية ،وهو ما أكدته تقارير برنامج الأغذية العالمي ، التي تشير إلى تزايد معدلات إنعدام الأمن الغذائي منذ عام 2019 .هذا الوضع يفرض على الدولة إعتماد استلاتجيات أكثر نجاعة لضمان إستقرار وأمن التغذية للمواطنين.

4. **تحديات سياسية وأمنية:**

إن تفاقم الأزمات الغذائية قد يُشكل تهديدًا للاستقرار السياسي ، إذ أظهرت العديد من الدراسات أن اضطرابات أسعار الغذاء قد تكون سببًا في اندلاع احتجاجات شعبية وبالتالي فإن ضمان الأمن الغذائي يُعد من الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار الوطني وتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة. [1]

تُبرز هذه الآثار الحاجة الملحة إلى تدخلات فعّالة ، مما يجعل من الضروري اقتراح حلول عملية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثالث :السياسات والإستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

[1] بن صغير عبد العظيم ، رزيق جويدة ، "واقع الأمن الغذائي في الجزائر :دراسة قياسية لمؤشرات والمظاهر ." مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 9 ، العدد 2 ،2022 ،ص : 8

رغم توفر الجزائر على مقومات طبيعية وبشرية هامة تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من ضعف في الأداء والإنتاج،وهو ما يتجلى في استمرار ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء سنوياً . فقد صُنّفت الجزائر منذ سنة 2005 ضمن الدول الأكثر استيراداً للمواد الغذائية ، كما جاءت في مراتب متأخرة ضمن تصنيف عالمي للأمن الغذائي سنة 2012، حيث احتلت المرتبة 73 من بين 105 دول ،متأخرة عن كل من تونس والمغرب ، رغم أن هذين البلدين يعانيان من تداعيات اقتصادية أشد ، في حين أن الجزائر تعرف استقراراً مالياً نسبيًا.

1:السياسة الزراعية:

من أجل مواجهة هذا التراجع ،بادرت الدولة الجزائرية إلى اعتماد مجموعة من المخططات التنموية بهدف إخراج القطاع الفلاحي من حالة الركود ،والرفع من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي . ومن أبرز هذه المبادرات :

1_1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

أطلقت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج التنموي في النصف الثاني من سنة 2000،تحت إشراف الهيئات المختصة بهدف دعم الفلاحة وتحقيق التوازن واستقرار غذائي مستدام.ويقوم هذا المخطط على مجموعة من المشاريع والعمليات التي تُنفذ في إطار رؤية إستراتيجية للنهوض بالإنتاج الزراعي ،مع التركيز على:

-**دعم تكييف أنظمة الإنتاج** :يعتمد هذا المحور على تقديم دعم مالي مباشر للفلاحين ، ويأخذ بعين الإعتبار خصوصية المستثمرة الفلاحية كوحدة متكاملة دون تجزئتها، بخلاف برامج دعم الفروع . كما يُشرك الفلاحين بإعتبارهم فاعلين اقتصاديين أساسيين، مما يُمكنهم من تأمين دخل ثابت على المدى القصير والمتوسط ، ويعزز إستقرارهم المهني والإجتماعي .

-**إستصلاح الأراضي بنظام الإمتياز**: إعتمدت الجزائر نظام الإمتياز الفلاحي كوسيلة لإستصلاح الأراضي وتوسيع المساحات الزراعية، خاصة في المناطق الصحراوية والسهلية والجبليّة ،وفقًا للمرسوم[1] رقم 97_483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997. يُعد هذا العقد الإداري ملزمًا قانونيًا ، ويترتب عنه إلتزامات على الأطراف المعنية ، تُلزم الطرف المخل بتحمّل مسؤوليته القانونية.

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة الطابع الفلاحي للمناطق المتدهورة ،الحد من التصحر وإسترجاع التوازن البيئي إلى جانب تحسين المعيشة في المناطق الريفية عبر خلق 500 ألف منصب شغل وإستصلاح 600ألف هكتار خلال ثلاث سنوات.

[1] مريم علواني ،متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :الواقع والآفاق ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 01 ، المجلد 05 ،2021 ، ص : 229

ولتنفيذ هذا البرنامج ،خُصصت ميزانية معتبرة من خلال ميزانية التجهيز والإستغلال ، أنشئت عبرها صناديق دعم خاصة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين على تطوير الإنتاج وتحسين المردودية.[1]

1-2:**الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)**: تأسس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 بموجب الأمر رقم 72_64 المؤرخ في 2ديسمبر 1972،بهدف حماية ممتلكات وأملاك الفلاحين وسكان المناطق الريفية ، من خلال تقديم خدمات التأمين الفلاحي ، والتقاعد ،والضمان الإجتماعي الخاص بالفلاحين .

وقد تم إنشاء هذا الصندوق من خلال دمج ثلاث مؤسسات كانت تنشط في القطاع ،وهي :

- ✓ الصندوق المركزي للتعاون الإجتماعي الفلاحي (أنشئ سنة 1949).
- ✓ صندوق التعاون الفلاحي المتعاقد (أنشئ سنة 1958).
- ✓ الصندوق المركزي لإعادة التأمين لتعاونيات الفلاحين فيشمال إفريقيا (أنشئ 1919).[2]

1_3:بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أحد الآليات الرئيسية التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في تمويل وتنشيط القطاع الزراعي ،وذلك في إطار سياسة عامة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تمويل الإنتاج المحلي وتخفيف الاعتماد على الإستيراد . وقد تم تحويل هذا البنك بموجب قرار سياسي ، إلى مؤسسة مالية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي،حيث تولى مهمة تمويل هذا القطاع خلفًا للبنك الوطني الجزائري.

يركّز البنك نشاطاته على تقديم قروض استثمارية طويلة ومتوسطة الأجل موجهة للمزارعين ، مع دعم جزئي أو كلي في سعر الفائدة ،وتشمل هذه القروض أيضًا تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والمشاريع الريفية الأخرى، مايعكس توجهاً نحو تشجيع التنمية المتكاملة في المناطق الريفية .[3]

وتوضح البيانات الرسمية الخاصة ب(BADR) حجم القروض المدعمة ،حيث تُظهر مساهمته في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال:

- ✓ منح القروض طويلة الأجل لإنشاء مشاريع فلاحية إستراتيجية .
- ✓ دعم القروض متوسطة الأجل لتحديث وإستدامة النشاط الزراعي .

[1] مريم علواني ،مرجع سابق ذكره ، ص: 230
[2] بوخامة روميسة ،عبداوي خلود ، مرجع سابق ذكره ، ص :55
[3] زوبيدة سيار ، نعيمة بسي ،"مساعي السياسات الزراعية وأجهزة الإئتمان الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي ، المجلد 19 ، العدد 1 ،جوان 2022 ، ص :231

✓ توفير تسهيلات للمشاريع قصيرة الأجل ذات الطابع الموسمي أو الإنتاجي السريع.

وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة القروض الممنوحة عبر هذا البنك قد شهدت إرتفاعا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة ، مما يعكس دور بنك في تحفيز الإستثمار الزراعي وتحسين الإنتاجية المحلية.[1]

2_ سياسة الأسعار:

تعد سياسة الأسعار من بين الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدولة لتحقيق الأمن الغذائي الأساسية وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الحصول عليها بما تناسب مع قدرتهم الشرائية ، خاصة خلال فترات الأزمات والتقلبات الإقتصادية.تعتمد الدولة على تدخل مباشرة في السوق عبر دعم بعض المنتجات وتكوين مخزونات إستراتيجية لمواجهة تقلبات العرض .

كما تعمل على ضبط الأسعار ومنع المضاربة لضمان توازن السوق وحماية المستهلك ، مع مراعات إستمرارية الإنتاج المحلي. ورغك ذلك تواجه هذه السياسة صعوبات كبيرة أبرزها العبء المالي على ميزانية الدولة والإعتماد المفرط على الاستيراد ،مايجعل الدولة عرضة لتقلبات الخارجية.

3_ سياسة الترشيد الغذائي:

تُعد سياسة الترشيد الغذائي من جهود تحقيق الأمن الغذائي ، حيث تسعى الدولة إلى تحسين أنماط الإستهلاك الغذائي وفقًا للمعايير الدولية والتوصيات الصحية. وتشمل هذه السياسة التوعية لتغيير العادات الغذائية غير السليمة،وتقليص الفاقد والمهذر من الغذاء، وتشجيع إستهلاك المنتجات المحلية المتوفرة ،مع تعزيز إستخدام بدائل غذائية صحية وإقتصادية ،خاصة في المناطق ذات الدخل المحدود. كما تعمل الدولة على دعم الفئات الهشة من خلال تخفيض الضرائب المواد الأساسية . وتهدف هذه السياسة إلى خلق توازن غذائي مستدام يقلل من التعبية الخارجية ويخفف الأعباء على ميزانية الدولة .[2]

تهدف السياسات والإستراتجيات في الجزائر إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج المحلي وتقليل التبعية للاستيراد.

المبحث الثالث : دور التمويل الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

يُعد التمويل الإسلامي آلية بديلة لدعم التنمية الزراعية في الجزائر ،من خلال صيغ تمويلية متنوعة كالمضاربة ،المرابحة ،الإجارة و الإستصناع ،والتي تتوافق مع مبادئ الإسلامية.وقد بدأت بعض البنوك في الجزائر بإعتماد هذه الصيغ في تمويل المشاريع الفلاحية ،ما يفتح آفاقًا جديدة أمام الفلاحين والمستثمرين. إلا

[1] زوبيدة سيار ، نعيمة بسي ، مرجع سابق ذكره ، ص: 232

[2] د. ناصر مراد ، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر " ، مجلة جديد الإقتصاد ،العدد 5 ،ديسمبر 2010 ، ص: 50 _51

أن تطبيق هذا النموذج يواجه عدة تحديات ،خاصة من حيث الإطار التنظيمي والوعي المحدود لدى المتعاملين الإقتصاديين،مما يستدعي تطوير إستراتيجيات فعالة لدمجه ضمن سياسات التنمية المستدامة.

المطلب الأول :آليات التمويل الإسلامي الممكن توظيفها في دعم القطاع الزراعي والغذائي في الجزائر

شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورًا ملحوظًا منذ بداية التسعينات ، حيث ظهر أول بنك إسلامي في عام 1991 (بنك البركة)، تلاه بنك السلام في عام 2008 . ورغم هذا التوسع في مجال البنوك الإسلامية، فإن حصتها السوقية في النظام المصرفي الوطني لم تتجاوز 3% من إجمالي القطاع المصرفي. ومع صدور قانون البنوك التشاركية في 2020، أصبح بإمكان ابنوك التقليدية فتح نوافذ للتمويل الإسلامي ، مما أتاح فرصًا جديدة لتوظيفهذا النوع من التمويل في مختلف القطاعات الإقتصادية ،وبالأخص القطاع الزراعي والغذائي.

1. دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في التمويل الإسلامي الزراعي :

يُعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من أبرز البنوك في الجزائر التي تسعى إلى دعم القطاع الزراعي من خلال خدمات المصرفية الإسلامية . في هذا الإطار ، يوفر البنك عدة صيغ تمويلية متوافقة مع مبادئ الإسلامية ،أبرزها:[1]

- ✓ مرابحة الإنتاج الفلاحي: تمثل هذه الصيغة أحد أهم آليات التمويل الإسلامي التي يقدمها بنك، تهدف إلى تمكين الفلاح من إقتناء مستلزمات الإنتاج من دون تحمل أعباء مالية مباشرة ،وتتم العملية كالتالي :
  - يقوم البنك بشراء المعدات أو الآلات أو المواد الفلاحية المطلوبة.
  - ثم يعيد بيعها للفلاح بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا.
  - يتم تسديد عادة على أقساط مريحة تتناسب مع دورة الإنتاج الفلاحي.
- ✓ مرابحة غلتي :وهي صيغة مخصصة لتمويل المدخلات الزراعية الموسيمية خصوصًا تلك المرتبطة بالإنتاج النباتي . تستهدف هذه الآلية توفير السيولة الضرورية للفلاح لإقتناء مايلي :
  - الأسمدة العضوية والمعدنية .

[1] سرير فضيلة ، روان أسماء ، مرجع سابق ذكره ،ص : 51

-البذور المعالجة والمنتقاة.

-أدوات العمل الفلاحي الخفيف.

يتم الإتفاق مسبقًا على نوع السلع المطلوبة ، ويقوم البنك بشرائها ثم بيعها للفلاح مع إحتساب هامش ربح محدد، وتُسدد الأقساط حسب الجدول الزمني لإنتاج والحصاد .[1]

2. البنك السلام والتمويل الإسلامي للنشاط الزراعي :

يُعد بنك السلام من المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة التي توفّر حلولاً تمويلية متوافقة مع أحكام الإسلامية، وقد بادر بتقديم عدد من الصيغ التمويلية التي يمكن توجيهها نحو دعم القطاع الفلاحي .من بين هذه الصيغ نذكر:

- ✓ **عقد السلم:** يُستخدم هذا العقد لتمويل الفلاحين مقدمًا مقابل تسليم المحصول في وقت لاحق ، وهو ما يمكّنهم من الحصول على السيولة اللازمة لتغطية نفقات الموسم الزراعي دون الحاجة إلى تمويل ربوي ، مايضمن إستمرارية النشاط الإنتاجي .
- ✓ **عقد المشاركة:** يسمح هذا النمط التمويلي بدخول البنك شريكًا مع الفلاح في مشروع زراعي ، حيث يُموّل البنك المشروع ويُسهم الفلاح في إدارته وتنفيذه ، ليتم بعد ذلك تقاسم العائدات وفق نسب محددة مسبقًا ،مما يُعزز مبدأ تقاسم المخاطر والربح بين الطرفين .
- ✓ **عقد المغارسة :** يطبق هذا العقد على الأراضي التي لا تحتوي على أشجار مثمرة ، حيث يمنح صاحب الأرض لفرد أو جهة (مثل بنك) حق إستغلالها مقابل غرسها بالأشجار ، ويتقاسمان لاحقًا ناتج الأرض أو الأشجار وفق نسبة مشاعة . وتُعد هذه الصيغة مناسبة لتوسيع المساحات المغروسة ورفع الإنتاج الفلاحي في المناطق غير المستغلة .[2]

يتبين أن آليات التمويل الإسلامي تُشكّل أدوات فعالة يمكن توظيفها لدعم القطاع الزراعي في الجزائر ، مما يتيح المجال لإستكشاف فرص نجاحها ومواجهة التحديات التي تعيق تطبيقها على أرض الواقع .

---

[1] سرير فضيلة ، روان أسماء ، ص: 52

2 ناصري مروة ، روؤف عثامنية ، " التمويل الإسلامي كآلية لتمويل القطاع الفلاحي _ بنك السلام الجزائر نموذجًا ". مجلة الأبحاث الإقتصادية ، المجلد 18 ،العدد 41 ،2022 ، ص : 232_233

المطلب الثاني :التحديات والفرص التي تعيق مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يواجه التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر عدة عراقيل تحدّ من فعاليته وتطبيقه على أرض الواقع ، ومن أبرزها :

- إرتباط ربحية المصارف الإسلامية مباشرة بنتائج العملية الإنتاجية ، مايجعلها عرضة لمخاطر الفشل الزراعي والتقلبات المناخية ، خاصة في تمويل أنشطة الغرس.
- تذبذب العائد من الأنشطة الفلاحية ، مما يصعّب من إمكانية التنبؤ بالعوائد ويزيد من درجة المخاطرة .
- غياب آليات حكومية لضبط أو ضمان حد أدنى لأسعار المنتجات الفلاحية ، وهو ما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار تؤثر سلبًا على إستقرار العوائد وربحية المصارف.
- عدم قدرة المصارف على إجراء زيارات ميدانية دورية لمتابعة المشاريع الزراعية وتقديم الدعم الفني والإداري للفلاحين ، بسبب ما يترتب عن ذلك من تكاليف تشغيلية إضافية.
- غياب هيكلة فعالة للقطاع الزارعي من قبل الدولة ، ما يعيق عملية التنظيم والتخطيط الإستثماري.
- نقص وجود الإدارات متخصصة ترافق المشاريع وتوفر الخبرة التقنية المطلوبة لضمان نجاح الإستثمارت .[1]

تُبرز هذه التحديات خصوصية التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي ، مايستدعي حلولاً مبتكرة تتماشى مع طبيعته ومبادئه.

المطلب الثالث: آفاق وتوصيات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم الأمن الغذائي

في إطار البحث عن سبل فعالة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، يبرز التمويل الإسلامي كأداة واعدة يمكن توظيفها بشكل فعال لدعم القطاع الزراعي، خاصة في ظل ما أفرزتها التجارب المقارنة في كل من السودان واليمن والأردن من دروس وممارسات ناجحة.وقدبينت هذه التجارب أن التمويل الإسلامي، متى توفرت

[1] برخشي حسيبة ، حجاب إكرام ، مرجع سابق ذكره ، ص: 49

له البيئة الداعمة، يمكن أن يسهم بفاعلية في تطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة. وفيمايلي أبرز الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في الجزائر:

- **تأسيس مؤسسات مالية متخصصة:** الجزائر بحاجة إلى إنشاء أو دعم مؤسسات مالية إسلامية متخصصة في التمويل الزراعي، تصمم منتجات تمويلية تتلاءم مع طبيعة النشاط الزراعي الموسمي والمحفوف بالمخاطر، وهو ما جسدته بوضوح التجربة السودانية من خلال تخصيص نوافذ تمويلية زراعية في البنوك الإسلامية.
- **تنويع صيغ التمويل الإسلامي:** إن تعدد صيغ التمويل من مرابحة ومشاركة وسلم ومضاربة وإجارة وقرض الحسن، يمكن من تلبية احتياجات مختلف الشرائح الزراعية، ويمنح مرونة في التمويل بحسب نوع النشاط الزراعي، وهو ما أثبت نجاعته في اليمن والأردن.

تحقيق التكامل بين السياسات الزراعية والمالية: نجاح التمويل الإسلامي في الدعم الأمن الغذائي مشروط بتكامل السياسات الزراعية والمالية، بما يضمن توجيه الموارد نحوالأنشطة ذات الأولوية كالإنتاج الغذائي المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **توعية الفلاحين والمؤسسات:** غياب الوعي بآليات التمويل الإسلامي يُعد من العوائق البارزة في الجزائر، لذا يجب الاستفادة من تجربة بنك سبأ في اليمن، الذي عمل على تعزيز فهم المزارعين للصيغ التمويل الإسلامية، مما رفع من الاستفادة والالتزام.
- **إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي:** التجارب أثبتت أن التمويل الإسلامي لايمكن أن يزدهر في بيئة قانونية تقليدية أو مفيدة، وهو ما يحتم على الجزائر مراجعة الإطار التشريعي لتكون أكثر مرونة وداعمة للصيغ الإسلامية في الزراعة.
- **استغلال المساحات الشاسعة من الصحراء:** عبر مشاريع فلاحية كبرى، مع تركيز على الصيغ التمويل مناسبة لذلك كالمزارعة والمساقاة، التي تتيح الشراكة بين الأرض والعمل، إلى جانب صيغ اخرى كالسلم التي تضمن تسويق المنتجات مستقبلا وتوفير السيولة قبل الحصاد.
- **تقييم دوري وتحسين مستمر:** من المهم تبني آليات واضحة لتقييم الزراعي الاسلامي، من حيث الأثر التنموي والإنتاجي، لتصحيح المسار وضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي.

تُظهر التجارب الدولية أن التمويل الإسلامي يُمكن أن يشكل خيارًا إستراتيجيا واعدًا أمام الجزائر لدعم قطاعها الزراعي وتعزيز أمنها الغذائي، شريطة أن تُكيف هذه التجارب بما يتماشى مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، في ظل إطار تشريعي ومؤسساتي داعم.فإذا ماتم استغلال أدوات التمويل الإسلامي بطريقة فعالة ومدروسة، فإنها قادرة على تجاوز دورها كآلية مالية لتصبح رافعة حقيقة للتنمية الشاملة والمستدامة.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر ، و علاقته بتحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم القطاع الزراعي . وتبين أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي لا تزال ضعيفة ومحدودة، على الرغم من تنامي الإهتمام بالتمويل الإسلامي كمجال بديل قادر على الإسهام في دعم القطاعات الإنتاجية وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي .

وقد أبرزت الدراسة جملة من المعوقات التي تحول دون تفعيل هذا النوع من التمويل في القطاع الزراعي، من أبرزها غياب إطار قانوني وتنظيمي مخصص ،وضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى الفلاحين ، فضلاً عن غياب التنسيق المؤسسي بين المصارف الإسلامية والهيئات الفلاحية . وتؤثر هذه التحديات سلبًا على قدرة هذا التمويل في أداء دوره التنموي والمساهمة في تحسين الإنتاج الغذائي المحلي .

ومع ذلك فإن الجزائر تمتلك فرصًا حقيقية لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي في المجال الفلاحي ،لا سيما في ظل توفر الإمكانيات الطبيعية ، وتزايد الوعي المجتمعي بأهمية المنتجات المالية المتوافقة مه مبادئ الإسلامية . ومن شأن توظيف هذه الإمكانيات ضمن رؤية إستراتيجية واضحة أن يحوّل التمويل الإسلامي إلى أدباة فعّالة في تحقيق الا كتفاء الغذائي الوطني.

الخـــــاتمـــــة

خاتمة

إن قضية الأمن الغذائي لم تعد مجرد مسألة إقتصادية أو إجتماعية فحسب ، بل أصبحت قضية سيادية ترتبط بقدرة الدولة على تأمين حاجات شعوبها بمواردها الذاتية . ومن هذا المنطق برز التمويل الإسلامي كأحد البدائل المهمة لدعم القطاع الزراعي ، لما يوفره من صيغ تتلائم مع طبيعة النشاط الزراعي ،وتراعي مبدأ العدالة في توزيع المخاطر والعوائد ،بما يحقق أهدافًا تنموية وإنسانية في آن واحد.

في المقابل، فإن التجارب الدولية محل الدراسة تؤكد أن التمويل الإسلامي ، إذ ما تم توظيفه وفق رؤية متكاملة، يمكن أن يشكل رافعة قوية للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق أمن غذائي مستدام .وبالتالي فإن تفعيل هذا النموذج في الجزائر يستدعي تنسيق الجهود بين الدولة ، البنوك ،المؤسسات الفلاحية ،من خلال إستراتيجية وطنية شاملة تستند إلى الشفافية ،والفعالية الميدانية.

وقد بينت الدراسة أنّ الجزائر، رغم توفرها على إمكانيات فلاحية معتبرة ، لا تزال بعيدة عن تحقيق إكتفائها الغذائي ، وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى غياب آليات التمويل الإسلامي في الزراعة لا يزال محتشمًا ،ويتطلب إصلاحات متعددة الجوانب ، تشمل الإطار القانوني ، المنظومة المصرفية ،ومستوى وعي الفاعلين في القطاع.

وبهذا ،تخلص الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي ،رغم التحديات ، يمثل فرصة حقيقية يجب إستثمارها ،ليس فقط من أجل دعم الزراعة، بل أيضا من أجل بناء إقتصاد وطني قائم على الإنتاج و العدالة والإستدامو

نتائج الدراسة

من خلال مأتم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضيتنا:

- لعبت صيغ التمويل الإسلامي دورًا مهمًا في دعم النشاط الزراعي من خلال توفير تمويل يتماشى مع طبيعة النشاط الفلاحي وخصوصيته .في الدول التي إعتمدت هذه الصيغ ،مثل السودان ،والأردن، اليمن، ساعدت أدوات التمويل الإسلامي على تمكين الفلاحين من الحصول على تمويل مسبق سواء عبر صيغة السلم أو المشاركة ،مما سمح بتحسين الإنتاج وتغطية الإحتياجات الغذائية.
- إستفادت هذه الدول من صيغ التمويل الإسلامي بطريقة فعالة ، حيث إعتمد السودان على صيغة السلم لتمويل الفلاحين قبل موسم الزرع ،مما ساعد على زيادة الإنتاج .في الأردن إستخدمت صيغة المشاركة لتقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والفلاح، وهو ما شجع الإستثمار في الفلاحة .أما اليمن فلجأت إلى التمويل الإسلامي كبديل مناسب في ظل ضعف البنوك التقليدية وإنتشار الرفض الشعبي لقروض الربوية.

- الجزائر قادرة على الإستفادة من هذه التجارب ، خاصة في تمويل الفلاحين عبر صيغ مثل السلم والمشاركة . لكن التطبيق يواجه عدة صعوبات ، أهمها ضعف الوعي ،غياب التكوين المناسب ،ونقص القوانين التي تنظم التمويل الإسلامي الزراعي ، إلى جانب تركيز البنوك الإسلامية على قطاعات أخرى أكثر ربحًا.

الاقتراحات

بناء على نتائج الدراسة تجارب التمويل الاسلامي في دعم الأمن الغذائي، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات لتعزيز دوره في الجزائر وضمان استدامة تطبيقه في القطاع الزراعي:

- تعديل التشريعات المصرفية لتسهيل إدماج صيغ التمويل الإسلامي في السياسات الزراعية.
- فتح مؤسسات أو أقسام داخل البنوك مخصصة لتمويل المشاريع الزراعية بصيغ إسلامية.
- تنظيم دورات وندوات للفلاحين لتعريفهم بآليات التمويل الإسلامي وفوائده.
- تشجيع استخدام صيغ مثل السلم والمزارعة والإجارة بما يتلاءم مع طبيعة النشاط الزراعي.
- توجيه التمويل الإسلامي لإستصلاح الأراضي في الجنوب الجزائري وزراعة محاصيل استراتيجية.

آفاق الدراسة

في ضوء ما توصل إليه هذا البحث، تبرز الحاجة إلى مواصلة الدراسة والتعمق في بعض الجوانب المرتبطة بالتمويل الاسلامي ودوره في دعم القطاع الزراعي. ومن خلال ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية التي تستحق الاهتمام:

- دراسة تأثير التمويل الاسلامي على الإنتاج الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في تحسين الامن الغذائي.
- تحليل إمكانية إستخدام التكنولوجيا المالية (Fin Tech) لتسهيل وصول الفلاحين إلى التمويل الإسلامي.
- بحث دور الزكاة والوقف في دعم المشاريع الزراعية للفئات الضعيفة والريفية.
- تقييم دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم التنمية الريفية والتشغيل الفلاحي.

قـــــــائمـــة
المراجـــع

قائمة المراجع:

- مقدود صالح، دور صيغ التمويل الاسلامي في القطاع الزراعي (تجربة السودان والجزائر) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني مالية وصيرفة اسلامية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،2022 _2023 .

- قديش نصيرة، دور التمويل المصرفي الاسلامي في دعم القطاع الفلاحي (دراسة تجارب السودانية واثار تطبيقها على الجزائر) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8ماي قالمة،2022_2023 .

- كتاف شافية ،واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية ،مجلة دفاتر بوادكس ،جامعة سطيف 1، العدد 01، المجلد 11 ، جوان 2022 .

- وارت سهام ، صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية:دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIP(2020_2013)،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة،تخصص مالية مؤسسة ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصف ميلة ،2020_2021 .

- برخشي برحمة حسيبة، حجاب إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الاسلامية في الجزائر (بالإشارة الى بعض تجارب دولية)،مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية،العدد02، جامعة تيبازة، الجزائر،2023.
- نصروش أحمد نجيب، قمبور محمد نجيب، مقومات النظام المالي الاسلامي _تجربة ماليزيا نموذجا،**Revue Algérienne de Finance Islamique Vol. 02, N° : 01 (2024) .**
- علي بلموشي، دور القرض الحسن في تحقيق الامن الغذائي (دراسة الحالة البنك الاسلامي الاردني)، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوداي الجزائر،2016، ص: 144_145
- مجموعة مؤلفين، ترجمة لطفي، عامر بن جديد، وآخرون، النظام المالي الاسلامي المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، الطبعة لا توجد ،دار النشر لاتوجد ، مكان النشر لا يوجد ،يونيو.2014 .

- د،فاطمة بكدي، أ. د رابح حمدي ، الامن الغذائي والتنمية المستدامة ،(عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ،2016)، رقم المجلد لا يوجد ،الطبعة 1 .

- رائد محمد مفضي الخزاعة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي (حالة تطبيقية الاردن)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قسم الحقوق والدراسات الاسلامية،2001_2000 .

- فاطمة بكدي ،إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة(2000_2001)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد بيئة ،جامعة الجزائر 3،2013 .

- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،2012_2013 .

- سفيان عكرود، الامن الغذائي اشكالية تحديد مفهوم وابعاد، مجلة معالم الدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية الاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 ،2022.

- أمنة جودي ،نوال بودور ،دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة 8ماي 1945-قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،السنة الجامعية ، 2015/2016 .

- بوخامة روميسة، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها، شهادة ماستر في القانون، قسم الحقوق، قانون الاعمال، جامعة 8ماي 1945 قالمة ،2022.

- احمد حسن، علون الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.

- بودواد محمد، بن صايم بونوار، الامن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (المقاربة الفكر المتوسطي الاسلامي)، العدد 2 ،2022.

- د،عبد اللطف ،احمد محمد عجيمي، الزراعة في حياة اهل السودان ،القاهرة ،2024 ، دار النشر لا توجد ، الطبعة لا توجد .

- هاجر خلف الله، خالد بن جلول، دور التوجيهات الشريعة الاسلامية في معالجة الامن الغذائي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 7، جامعة المسيلة، العدد 2، 2024 .

- إسماعيل نسرين ، دروي لحسن ، "تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان وماليزيا نموذجا) ،مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020 .

- عناب زكريا، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي _ دراسة تجربة السودان ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة أم البواقي ،كلية العلوم الإقتصادية ،تخصص مالية والبنوك ،2016 .

- أمجد مزمل، عبد المجد الطبيب، استراتيجيات الامن الغذائي في السودان، مجلة الكلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، المجلد 15 ، العدد 04 ، 2020 .

- العربي مصطفى، طروبي نذير، دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجا، البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر ،2019.

- لطفي محمد السرحي، ور البنوك الاسلامية في تمويل الزراعة (دراسة واقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن آفاق وتطويره)، مجلة الاندلس العلوم والتقنية، 2023.

- إشراق بن موفق،مبارك لسلوس،مساهمة الإجارة بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي _ تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام _ الجزائر خلال الفترة 2015_2020 ، مجلة الدراسات التجارية وإقتصادية المعاصرة ، المجلد 5، العدد 3 ،كلية العلوم الإقتصادية جامعة البليدة 2 الجزائر ، 2022.

- بونزور الزهرة ،"تجربة التمويل الإسلامي في النهوض بالتنمية في الجزائر ،مذكرة ماستر في الإقتصاد النقدي والبنكي ، جامعة 20 أوت 1955 _سكيكدة ، كلية العلوم الإقتصادية ،2023 /2022 .

- صونية بن حميدة ،فتيحة بنابي ، "واقع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017_2022) دراسة حالة – المصارف ،مجلة آفاق علوم والإدارة والإقتصاد ،المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024 .

- خوجة عائشة ، ولبنى مريم ،" واقع تطبيق التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر وإنعكاساته على البنوك الإسلامية "، مذكرة ماجستير ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،2018.

- بن صغير عبد العظيم ، رزيق جويدة ، "واقع الأمن الغذائي في الجزائر :دراسة قياسية لمؤشرات والمظاهر ." مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 9 ، العدد 2 ،2022 .

- مريم علواني ،متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :الواقع والآفاق ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 01 ، المجلد 05 ،2021 .
- 55
- زوبيدة سيار ، نعيمة بسي ،"مساعي السياسات الزراعية وأجهزة الإئتمان الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "، مجلة الإقتصاد والإحصاء النطبيقي ، المجلد 19 ، العدد 1 ،جوان 2022 .

- د. ناصر مراد ، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر " ، مجلة جديد الإقتصاد ،العدد 5 ،ديسمبر 2010 ،

- ناصري مروة ، روؤف عثامنية ، " التمويل الإسلامي كآلية لتمويل القطاع الفلاحي _ بنك السلام الجزائر نموذجًا ". مجلة الأبحاث الإقتصادية ، المجلد 18 ،العدد 41 ،2022 .

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور التمويل الإسلامي في دعم الأمن الغذائي عبر تمويل القطاع الزراعي بصيغ متوافقة مع مبادئ الاسلامية مثل المرابحة والسلم، والزراعة. كما تستعرض تجارب دول مثل السودان واليمن والأردن في تبني التمويل الإسلامي لتمويل الزراعة، مع التركيز على إمكانية تطبيق هذه الآليات في الجزائر. وتخلص الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمثل أداة استراتيجية لدعم الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم التحديات التي تواجه تطبيقه وتقترح تطوير آليات التمويل وتعزيز التنسيق بين السياسات الزراعية لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

Cette étude examine le rôle de la finance islamique dans le soutien à la sécurité alimentaire en finançant le secteur agricole en utilisant des formes conformes à l'islam telles que Murabaha, Salam et l'agriculture. Il passe également en revue les expériences de pays tels que le Soudan, le Yémen et la Jordanie dans l'adoption de la finance islamique pour financer l'agriculture, en mettant l'accent sur la possibilité d'appliquer ces mécanismes en Algérie. L'étude conclut que le financement

La finance islamique représente un outil stratégique pour soutenir la production agricole et atteindre l'autosuffisance, malgré les défis auxquels sa mise en œuvre est confrontée. Elle propose de développer des mécanismes de financement et de renforcer la coordination entre les politiques agricoles pour assurer une sécurité alimentaire durable